التأنيس

بشرح

منظومة الذهبي في أهل التدليس

تأليف

السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا الشفيع المصطفى، وعلى آله وصحبه أهل الود والوفا.

وبعد: فهذا شرح مختصر، وتعليق مقتضب، على أرجوزة الحافظ الناقد شمس الدين عثمان بن قيماز الذهبي الدمشقي رحمه الله تعالى في أسماء المدلسين. سميته:

«التأنيس. بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس»

وقد ذكرها الحافظ تاج الدين السبكي - رحمه الله تعالى - في ترجمته من طبقات الشافعية الكبرى بنصها، وأشار اليها الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه «طبقات المدلسين»، والبرهان الحلبي في مقدمة «التبيين لأسماء المدلسين».

وهي مع اختصارها، وعدم جمعها لمن عرف بالتدليس مفيدة نافعة في بابها، وتعتبر كالمدخل لهذا العلم من علوم الحديث الذي خصه الأئمة بالتأليف، فقد ألف فيه من القدماء:

الحسين بن علي الكرابيسي، صاحب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، ثم النسائي، ثم الدارقطني، صاحبا السنن ثم الذهبي في هذه المنظومة.

قال الحافظ: وتبعه بعض تلامذته، وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المقدسي، فزاد عليه من تصنيف العلائي يعني «جامع التحصيل، في المراسيل» شيئاً كثيراً مما فات الذهبي ذِكْرُهُ.

ثم ذيل الحافظ العراقي أسماء، وقعت له زائدة في هوامش كتاب العلائي. ثم ضمها ولده ولي الدين أبو زرعة الحافظ ابن الحافظ إلى من ذكره العلائي، وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد من تتبعه شيئاً يسيراً جداً، كذا قال الحافظ رحمه الله تعالى.

ثم ألف في ذلك بعد هؤلاء، المحدث المتقن برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي، رحمه الله تعالى، جزءاً لطيفاً سماه:

«التبيين لأسماء المدلسين» قرأته، وانتفعت به، وهو مفيد وقد طبع بحلب، ثم جاء خاتمة الحفاظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - رحمه الله تعالى - فجمع ما في هذه الكتب، وزاد عليها ما فات أصحابها، في جزء مفيد جداً، رتبه مراتب، وصنفه طبقات، وسماه:

«تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس» أفاد فيه جداً، وقد ذكر فيه مئة واثنين وخمسين نفساً، قال في مقدمته: وهم - أي المدلسون - على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيي بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه، في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينه.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً، كابن لهيعة.

قال الحافظ رحمه الله تعالى: وهذا التقسيم المذكور حرره الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه المذكور.

فصــــل

التدليس: مأخوذ من الدلس، وهو اختلاط الظلام، فكأن المدلس يوقع الناظر في سند الحديث في خلط وعدم تمييز بين الفاسد والصحيح كما هو الحال في أخذ الشيء في الظلام، فقد يأخذ الإنسان فيه ما يكون فيه هلاكه.

وهو على ثلاثـة أقسـام عنـد أهـل الحديـث، واقتصر بعضهم على قسمين فقط، كما فعل ابن الصلاح في مقدمته، وتبعه ابن كثير في مختصرها.

القسم الأول: تدليس الإسناد وهو أن يسقط الراوي اسم الشيخ الذي سمع منه. ويرتقي إلى شيخ شيخه، أو من فوقه، ويسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظ موهم له كقوله، عن فلان، أو إن فلاناً، أو قال فلان، موهماً بذلك أنه سمع ممن رواه عنه وهذا لا يكون تدليساً إلا إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه.

ولهذا قلنا: موهما بذلك أنه سمع ممن رواه عنه.

وإنما يقع الإيهام مع المعاصرة، أما إذا روى عمن لم

يدركه بلفظ موهم، فإن ذلك ليس بتدليس على ما صححه الحافظ.

وحكى ابن عبد البر في «التمهيد» عن قوم انه تدليس، فجعلوا التدليس أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع، وإلا كان كذباً، قال ابن عبد البر: وعلى هذا فما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أخف من القسم الأول، وهو أن يصف المدلس شيخه الذي سمع منه ذلك الحديث بوصف لا يعرف به، من اسم أو كنية أو نسبة إلى قبيلة أو بلد، أو صنعة، أو نحو ذلك كي يوعر الطريق إلى معرفة السامع.

وهذا يوقع الناظر في السند في حيرة ربما دعته إلى ترك الحديث من أصله بالمرة، لاعتقاده جهالة ذلك الراوي المسمى بما لا يعرف به. ولهذا قال ابن الصلاح: وفيه تضييع للمروي عنه. قال الحافظ العراقي: وللمروي أيضا بأن لا يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولاً.

قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته: ويختلف الحال في كراهة هذا القسم باختلاف المقصد الحامل على ذلك، فشرُّ ذلك إذا كان الحامل على ذلك كون المروي عنه ضعيفاً، فيدلسه، حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وقد يكون

الحامل على ذلك كون المروي عنه صغيراً في السن، أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه، وقد يكون الحامل على ذلك إيهام كثرة الشيوخ، بأن يروي عن الشيخ الواحد في مواضع يعرفه في موضع بصفة، وفي موضع آخر بصفة أخرى، يوهم أنه غيره.

وحكم من دلس الراوي الضعيف بأن غير اسمه ليقبل خبره - كما فعل كثير من الرواة في محمد بن السائب الكلبي. ومحمد بن سعيد المصلوب المتهمين بالكذب، بل الثاني متهم بالزندقة - حكم من فعل هذا رد خبره، والطعن فيه بسبب ذلك، لأن ذلك ينافي العدالة المطلوبة في الراوي.

وأما إن كان الشيخ الذي دلسه يعتقد منه الثقة، فهذا وإن كان أهون من الأول لكنه غلط من فاعله، لجواز أن يعرف غيره مِنْ جَرْحِهِ مالا يعرفه هو.

القسم الثالث: تدليس التسوية: وهو أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات.

قال العراقي: وهذا شر أقسام التدليس، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له

بالصحة، وفي هذا غرر شديد.

قال العلائي في «المراسيل»: فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها.

قال: ولا ريب في تضعيف من أكثر من هذا النوع. وقد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار لكن يسيراً.

قلت: لكن قال الذهبي في «الميزان»: فعلوا ذلك باجتهاد. وهنا جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب، وهذا أمثل ما يعتذر به عنهم، والله أعلم.

وقد أَلْحق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة طبقات المدلسين بأهل التدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عند الإجازة، موهما للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً.

قلت: وهذا قسم رابع من أقسام التدليس على ما صنع الحافظ، ويمكن أن يسمى تدليس العبارة عن التحمل، أو الإخبار عن كيفية التحمل.

ويدخل في هذا النوع أيضاً، من صرح بالتحديث لكن تجوَّز في صيغة الجمع فأوهم دخوله، وليس كذلك كما قال الحافظ في مقدمة طبقات المدلسين.

وكذلك وصفوا بالتدليس من صرح بالتحديث في

الوجادة، وهي ما أخذ مما وجد في كتب أهل الرواية من غير سماع لذلك. ولا إجازة ولا مناولة والخلاف فيها معروف بين أهل الحديث كما في كتب المصطلح.

فائدة: الفرق بين التدليس. والإرسال الخفي دقيق جداً. ولهذا ألحقه بعضهم بالتدليس، ولكن الأولى التفرقة ليحصل التمييز بين النوعين فالتدليس قد عرفت صوره فيما تقدم.

وأما الإرسال الخفي، فهو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه. ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه.

كذا عرفه الحافظ العراقي في شرح ألفيته في المصطلح وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «طبقات المدلسين»: وإذا روى عمن عاصره، ولم يثبت لُقيّه له شيئاً بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي. ومنهم من ألحقه بالتدليس والأولى التفرقة لتمييز الأنواع.

قلت: وتعريف العراقي أتم من تعريف الحافظ رحمهما اللـه تعالى. والأمور التي يعرف بها الإرسال الخفي كثيرة، ذكرها العراقي في ألفيته وشرحها، فينبغي الإحاطة بها وحفظها، فإنها من أدق أنواع علوم الحديث، والتبريز فيها يحتاج إلى طول نظر وملازمة البحث لأنها من علل الإسناد الخفية التي لا يتقن معرفتها والتفطن لها إلا الحذاق من أهل الحديث.

فصـــــل

التدليس بجميع أنواعه المتقدمة مكروه عند أكثر أهل العلم بالحديث وبعضه في الكراهة أشد من الآخر.

قال الخطيب في «الكفاية»: التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم، وقد عظم بعضهم الشأن في ذمه، وتبجح بعضهم بالبراءة منه فمما حفظنا عمن كان يكرهه، ويذمه...

ثم أسند عن شعبة أنه قال: التدليس أخو الكذب، واسند عنه أيضا أنه قال: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولئن اسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس.

قلت: ومع هذا التشديد الذي ورد عن شعبة في التدليس فقد لُمِزَ به كما سيأتي في الخاتمة إن شاء الله تعالى.

وأسند الخطيب أيضاً عن أبي أسامة أنه قال: خرّب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلا كذابون.

وأسند عن حماد بن زيد أنه قال: التدليس كذب، ثم ذكر حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»، قال حماد: ولا أعلم المدلس إلا متشبعا بما لم يعط.

وأسند عن ابن المبارك أنه كان يقول: لأن أخِرَّ من السماء، أحب إلي من أن أدلس حديثا.

وروى الحاكم في «علوم الحديث» عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن ابيه قال: التدليس ذل.

وقال سليمان بن داود المِنقري: التدليس والغش والغرور والخداع والكذب، تحشر يوم تُبلى السرائر في نفاذ واحد.

وروى الحاكم أيضاً عن عبدان قال: ذكر لعبدالله بن المبارك رجل ممن كان يدلس فقال فيه قولا شديداً وانشد فيه:

دلس للناس أحاديثه   والله لا يقبل تدليسا

وقال النووي رضي الله تعالى عنه في «التقريب»: ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه.

فإن كان التدليس لأجل راو غير ثقة، فيريد أن يروج حديثه لئلا يتنبه له فهذا حرام، وهو شر أقسام التدليس. وعلى كل حال فالتدليس ينبغي التحرز منه ويكفي في قبحه اسمه، فإنه مأخوذ من الدلس وهو اختلاط الظلام.

قال الحافظ السيوطي رضي الله تعالى عنه في «تدريب الراوي»:

«فائدة: استدل على أن التدليس غير حرام بما أخرجه ابن عدي في «الكامل» عن البراء قال: لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد. قال ابن عساكر: قوله فينا: يعني

المسلمين، لأن البراء لم يشهد بدراً»

وبعد هذه المقدمة الموجزة نشرع في شرح المنظومة، فنقول: قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى:

خذ المدلسين ياذا الفكْر جـابـرٌ الجعفـيُّ ثم الزهـري

ذكر في هذا البيت رجلين ممن رمي بالتدليس، أحدهما جابر الجعفي، والثاني الزهري.

ولم يذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في طبقاته جابراً الجعفي، وذلك فيما أرى ـ والله تعالى أعلم ـ لكون جابر جرح بالكذب، والاختلاق فحديثه مردود سواء دلس أو لم يدلس، فالفائدة من حديثه معدومَة، سواء قال حدثنا أو عنعن، ولكن هذا على رأي الجمهور في العمل على جرح جابر الجعفي بالكذب ورد حديثه.

وهناك من الأئمة من وثقه مطلقاً، ومنهم من اعتمده إذا قال حدثنا وسمعتُ.

ولأجل هذا ذكره البرهان الحلبي في كتابه في المدلسين، ويظهر أن الحافظ اختار قول الجمهور، وهو الأصح بل الصواب كما يظهر لمن تتبع كلام أهل الجرح فيه وسنشير إلى بعض ذلك هنا لتحيط به علما.

فنقول: جابر الجعفي هو ابن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي أبو عبدالله، ويقال: أبو يزيد الكوفي أحد علماء الشيعة. روى له: أبو داود والترمذي، وابن ماجة في

سننهم

روى عن: أبي الطفيل آخر الصحابة موتاً، وعن جماعة من التابعين منهم الشعبي وأبو الضحى، وعكرمة وعطاء وطاووس وخيثمة والمغيرة بن شبل وجماعة.

وروى عنه: شعبة وسفيان الثوري وإسرائيل والحسن بن حي وشريك ومِسعر ومعمر وأبو عَوانة وغيرهم.

وقد أثنى عليه سفيان الثوري وقال: كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع منه.

وقال: إذا قال جابر حدثنا وأخبرنا فذاك، وقال شعبة: صدوق إذا قال حدثنا، وأنبأنا، وسمعت فهو أوثق الناس وقال أيضاً: جابر صدوق في الحديث، وقال: لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر، هل جاءكم بأحد لم يلقه؟.

وقال وكيع: ما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة، وقال ابن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبةّ: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك.

وقال زهير بن معاوية: إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس، وقال أبو العرب الصقلّي في «الضعفاء»: سئل شريك عن جابر فقال: ماله العدل الرضى، ومد بهما صوته.

وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه، وقال ابن عدي: له حديث صالح، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وقد احتمله الناس وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة. وهو مع هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.

روى له أبو داود في السهو في الصلاة حديثا واحداً من حديث المغيرة بن شعبة، وقال عقبه: ليس في كتابي عن جابر الجعفي غيره.

وأما الذين طعنوا فيه، ـ وهم الجمهور ـ فقد أكثروا في جرحه وصرحوا بكذبه، وقذفوه ـ كما قال ابن عدي ـ بمذهب عبدالله بن سبأ اليهودي في القول بالرجعة، يعني أن عليا عليه السلام في السحاب وأنه يرجع إلى الدنيا.

بل قال ابن حزم رحمه الله تعالى في «الفِصَل» ٤/٨٤: وقد قيل: إنه كان خليفة المغيرة بن سعيد الذي ادعى النبوة، وهو مولى بجيلة بالكوفة. وهو الذي أحرقه خالد بن عبدالله القسري بالنار لكفره.

وقد ذكر ابن حزم بعض مقالاته الكفرية التي لا ينطق بها عاقل فضلاً عن مسلم.

قال ابن حزم: وقد قيل: إن جابر بن يزيد الجعفي الذي يروي عن الشعبي كان خليفة المغيرة بن سعيد إذ أحرقه خالد بن عبدالله القسري، فلما مات جابر خلفه بكر

الأعور الهجري ... الخ كلامه. وقال ابن معين: كان كذاباً، وقال أيضاً: لا يكتب حديثه ولا كرامة، وقال يحي ابن سعيد: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري، وقال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ، قال إسماعيل بن خالد: فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب، وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر وقال زائدة: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقال ابن سعد: كان يدلس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته. وقال العقيلي في «الضعفاء»: كذبه سعيد بن جبير، وقال العجلي: كان ضعيفاً يغلو في التشيع، وكان يدلس. وقال الميموني: قلت لأحمد بن خداش: أكان جابر يكذب؟ قال: إي والله، وذاك في حديثه بين، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال ابن حبان: كان سبائياً، وكان يقول: إن علياً يرجع إلى الدنيا.

وهذا مجمل كلام أهل الجرح في جابر الجعفي وقد أطال الكلام فيه الذهبي في «ميزانه»، والحافظ ابن حجر في «تهذيبه».

وقد أجابوا عن توثيق من وثقه بأن سفيان الثوري أثنى عليه بما ظهر منه له، وخفي عليه ما ظهر لغيره من كذبه.

وهذا جواب ابن حزم رحمه الله تعالى في « الإحكام في أصول الأحكام » ١/١٣٥ .

والجرح مقدم على التعديل، لأجل هذا، لأن الجارح معه زيادة علم فلا يجوز رده لا سيما إذا كان مفسراً فهو مقدم عند الجميع كما هو مقرر في محله.

وروايته عنه أجاب ابن حبان عنها في « الضعفاء والمجروحين » (١/٢٠٩): بأن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار.

قلت: وهذا الجواب من ابن حبان فيه ما فيه لثناء سفيان على جابر الجعفي ووصفه له بالورع في الحديث، بل هدد شعبة بأنه إذا تكلم في جابر يتكلم هو فيه أيضاً، فالظاهر أن سفيان روى عنه لكونه ثقة عنده لا لكون مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء.

وكذلك جوابه عن رواية شعبة عنه بأنه رأى عنده أشياء لم يصبر عنها. وكتبها ليعرفوها.

قال في « الضعفاء والمجروحين » (١/٢٠٩): والدليل على صحة ما قلنا . . . ، فذكر بسنده عن وكيع، قال: قلت لشعبة: مالك تركت فلانا وفلانا ورويت عن جابر الجعفي؟ قال: روى أشياء لم نصبر عنها. فإنه غير مسلّم أيضاً بعد ثناء شعبة على جابر بالصدق وكونه أوثق الناس إذا قال حدثنا

وسمعت وما ذلك دليلاً على صحة جوابه - إن ثبت عن شعبة - فيحتمل أن شعبة أجاب بذلك من لامه عن روايته عن جابر ما لم يصرح فيه بالسماع.

وأما مطلقاً فغير ظاهر، اللهم الا أن يكون شعبة كان رأيه في جابر الجعفي أول الأمر شيئاً، ثم ظهر له خلاف ذلك، والله تعالى أعلم.

وثناء شريك عليه، قال أبو العرب: خالف الناس فيه فلا يلتفت إليه.

وهذا من أبي العرب غريب أيضاً، فإن جابراً الجعفي أثنى عليه جمع كما تقدم، فشريك له غير متابع على ما قال، وانظر «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٢/٥٠).

وخلاصة القول: أن جابراً ساقط عن درجة الاعتبار لا يفرح بحديثه.

قال الجصاص في «أحكام القرآن» (١/١٧): جابر لا تثبت به حجة لأمور حكيت عنه تسقط بها روايته.

منها: أنه كان يقول بالرجعة على ما حكي، وكان يكذب في كثير مما يرويه وقد كذبه قوم من أئمة السلف.

وأما الزهري: فذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس. وقال البرهان الحلبي في «التبيين»: مشهور

به وقد قبل الأئمة قوله عن.

قلت: كذا قال: إن الزهري مشهور بالتدليس، لكن قال الذهبي في «الميزان» (٣/١٢٦): كان يدلس في النادر وقال أحمد بن سنان: كان يحي بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كان إذا سمعوا الشيء علقوه.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/١١١): قال أبو قدامة السرخسي: قال يحي بن سعيد: مرسل الزهري شر من مرسل غيره لأنه حافظ، وكلما قدر أن يسمي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه.

قلت: الزهري قد عنعن عن كثير ممن لم يسمع منهم كما يظهر من ترجمته من «تهذيب التهذيب».

فعلى قول يحي بن سعيد إنما يترك من لا يستجيز أن يسميه يتوقف في عنعنته كما لا يخفى.

فقول البرهان الحلبي: قبل الأئمة قوله (عن)، فيه ما فيه على ما تقتضيه القواعد والله تعالى أعلم.

وعلى كل حال فالزهري إمام من أئمة الحديث، وشيخ من شيوخ السنة. روى له الجماعة وهو من رجال سلسلة الذهب كما هو معروف.

روى عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك، ومحمود بن الربيع.

وكان إماما في الحفظ إذا حفظ شيئاً لا يعيده ولا ينساه أبداً.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: ومن حفظ الزهري أنه حفظ القرآن في ثمانين ليلة.

قلت: وهذا غاية ما يكون في الحفظ وجودة الذهن، وكان مع حفظه وعلمه وفقهه سخيا جواداً، قال عمرو بن دينار: ما رأيت الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهري، كأنهما بمنزلة البعر، قال الليث: كان من أسخى الناس.

ومناقبه جمة وفضائله كثيرة. قال الذهبي في «التذكرة»: مناقب الزهري واخباره تحتمل أربعين ورقة. وقد طول ذلك الحافظ ابن عساكر[1].

توفي في رمضان سنة أربعة وعشرين ومئه.

وروى عقيل عنه قال: من سنة الصلاة أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم فاتحة الكتاب، ثم بسم الله الرحمن الرحيم ثم سورة. وكان يقول: أول من قرأ بسم الله الرحمن سراً بالمدينة عمرو بن سعيد بن العاص.

قلت: ومن فقه الزهري ونبله، ما رواه عنه الحافظ الحميدي - في «جذوة المقتبس» - في ترجمة محمد بن

---

(١) وقد نشرت مؤسسة الرسالة ترجمة الزهري من تاريخ دمشق لابن عساكر بتحقيق شكر الله القوجاني.

المسور (٨٤): من طريق عبدالرزاق عن معمر قال: سمعت الزهري يحدث بحديث فقلت له: تحدث بهذا وأنت ترى غير هذا؟ فقال: أحدثهم بما سمعت. فكما وسعنا أن نأخذ بغير هذا، يسع غيرنا أن يأخذ بهذا.

وهكذا يكون العلم والعمل به، فإن هذا الكلام من الزهري أبان فيه عن مقام كبير في العلم والفهم.

وذلك أن رسول الله ﷺ يقول «رب مبلَّغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه غير فقيه».

فقد يظهر لمن سمع ذلك الحديث من الزهري ما يوجب له به العمل مما لم يتيسر للزهري مثله.

وللزهري رضي الله تعالى عنه باع طويل في الفقه وأقوال كثيرة في الأحكام. وقد جمع فقهه في أجزاء كثيرة - كما قال الحميدي في «جذوة المقتبس» - محمد بن أحمد بن مفرج أبو عبدالله القاضي. انظر: «الجذوة» (٣٨). والله تعالى أعلم.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

والحَسَنُ البَصري قُلْ مَكحُولُ قَتَادةٌ حُمَيْدٌ الطَّويلُ

قلت: الحسن البصري - رضي الله تعالى عنه - ممن عرف بالتدليس واشتهر به.

ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من «طبقاته»، وقال عنه: الإمام المشهور من سادات التابعين رأى عثمان،

وسمع خطبته ورأى علياً ولم يثبت سماعه منه، كان مكثراً من الحديث ويرسل كثيراً عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره.

وقال البرهان الحلبي في «التبيين»: من المشهورين بالتدليس

قلت: عنعنة الحسن البصري لا يحتج بها لاشتهاره بالتدليس، أما إذا أسند وصرح بالسماع فهو ثقة إمام جليل احتج به الجماعة.

قال ابن سعد: كان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، وما أسنده من حديثه وروى عمن سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة.

وقال الذهبي في «التذكرة»: وهو مدلس فلا يحتج بقوله «عن» في من لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه، ولكنه حافظ علامة من بحور العلم، فقيه النفس، كبير الشأن، عديم النظير، مليح التذكير. بليغ الموعظة، رأس في أنواع الخير. وقد كنت أفردت ترجمته في جزء سميته «الزخرف القصري».

وقال في «الميزان»: ثقه، لكنه يدلس عن أبي هريرة وغير واحد، فاذا قال: حدثنا فهو ثقة بلا نزاع.

قلت: وقد وقع له كلام في مسألة القدر انتقده عليه الأئمة، لكن قال الذهبي: صح عنه الرجوع عنها وأنها كانت

زلة لسان.

مات رضي الله تعالى عنه سنة عشر ومئة عن ثمان وثمانين سنة.

ومن طريقه يتصل الصوفية - زادهم الله شرفاً - بالإمام عالم الصحابة وباب مدينة العلم علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقد رد بعض الأئمة سماعه من علي عليه السلام واعتمد هذا القول أحد العلماء فجعله وسيلة في الطعن على ما اعتمده الصوفية من لبس الخرقة، مسلسلة إلى علي عليه السلام[1]، على عادته في الاختلاق والتهويل والدعوى بالباطل في كل شيء يرد به على الصوفية.

---

(١) لكن قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٣٣١: حديث لبس الخرقة الصوفية، وكون الحسن البصري لبسها من علي، قال ابن دحية وابن الصلاح: إنه باطل، وكذا قال شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - : إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن، ولا ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه ولا أمر أحداً من أصحابه بفعل ذلك. وكل ما يروى في ذلك صريحاً فباطل. قال: ثم إن من الكذب المفترى قول من قال: إن علياً ألبس الخرقة الحسن البصري، فإن أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من علي سماعاً فضلاً عن أن يلبسه الخرقة، ولم ينفرد شيخنا بهذا، بل سبقه إليه جماعة - حتى من لبسها وألبسها - كالدمياطي والذهبي والهكاري، وأبي حيان والعلائي ومغلطاي والعراقي وابن الملقن والأبناسي والبرهان الحلبي، وابن ناصر الدين، وتكلم عليها في جزء مفرد، وكذا أفردها غيره ممن توفي من أصحابنا، وأوضحت ذلك كله مع طرقها في جزء مفرد بل وفي ضمن غيره من تعاليقي. فهؤلاء العلماء الأثبات المشهود لهم بالعلم والفضل والاعتدال أقروا ببطلان حديث لبس الخرقة، فلا يسع المنصف مهما كان مبلغه من العلم إلا أن يقنع بما انتهوا إليه.

«مؤسسة الرسالة قسم التحقيق».

فإن دعواه الاتفاق على القول بعدم سماع الحسن من علي باطلة مردودة.

فقد قال جماعة من أئمة الحديث بسماع الحسن من علي عليه السلام، وقد أشبع الرد عليه في هذه الدعوى وبين بطلانها من وجوه كثيرة مع بسط وتوسع أخونا أبو الفيض رحمه الله تعالى في كتابه «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي» وهو مفيد في بابه بل لم يؤلف مثله في موضوعه فارجع إليه، وقد طبع.

وللحسن البصري رضي الله تعالى عنه ترجمة كبيرة في «الحلية» لأبي نعيم فيها فرائد الفوائد في العلم والحكمة والموعظة.

وله كلام في فقه الأحكام كثير جداً، جمعه محمد بن أحمد بن يحي بن مفرج الأندلسي في سبع مجلدات كما قال الحميدي في جذوة المقتبس /٣٨/

وأما مكحول : فذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من «طبقات المدلسين»، وقال: يقال: إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل، ووصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان.

وقال البرهان الحلبي في «التبيين»: ذكره ابن حبان في «ثقاته» ولفظه: ربما دلس، قال الحلبي: وهو مشهور

بالإرسال عن جماعة لم يلقهم.

قلت: قال الذهبي في «الميزان» :وهو صاحب تدليس يروي بالإرسال عن: أبيّ وعبادة بن الصامت وعائشة وأبي هريرة. وقال في «تذكرة الحفاظ»: يرسل كثيراً ويدلس عن أبي بن كعب وعبادة بن الصامت وعائشة والكبار.

وروى عن: أبي أمامة الباهلي، ووائلة بن الاسقع، وأنس بن مالك ومحمود بن الربيع، وعبدالرحمن بن غنم وأبي ادريس الخولاني وابي سلام ممطور وخلق»

وقال الحاكم: عامة حديثه عن الصحابة.

روى له مسلم والأربعة، وهو عالم أهل الشام الفقيه الحافظ طاف الأرض في طلب العلم. قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول. وقال هو عن نفسه: ما استودعت صدري شيئا إلا وجدته حين أريد. وقال سعيد بن عبدالعزيز: كان أفقه من الزهري.

وقد رمي بالقدر. رماه يحي بن معين بذلك.

قال الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فاذا هو باطل.

وقال الذهبي في «الميزان»: وقد رمي بالقدر، فالله أعلم، مات مكحول سنة ثلاث عشرة ومائة.

وممن عرف بالتدليس واشتهر به: **قتادة** بن دِعامة

السدوسي، صاحب أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: وهو مشهور بالتدليس. وصفه النسائي وغيره وذكره أيضاً البرهان الحلبي في «التبيين» وقال: مشهور به أيضاً من جملة التابعين.

وقال الذهبي في «الميزان»: حافظ ثبت، لكنه مدلس. وقال في «تذكرة الحفاظ»: كان قتادة معروفاً بالتدليس، قال ابن معين: لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من مجاهد، وقال شعبة: لا يعرف أنه سمع من أبي رافع.

قلت: روى له الجماعة. وكان من الأئمة في الفقه والتفسير والعربية واللغة وأيام العرب والنسب وكان ضريراً أكمه روى عن عبدالله بن سرجس وأنس بن مالك وسعيد ابن المسيب ومعاذة وأبي الطفيل وخلق.

قال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه، قرئت عليه صحيفة جابر فحفظها. وهو ممن رمي بالقدر من التابعين، قال ابن أبي عَروبة والدستوائي: قال قتادة: كل شيء بقدر إلا المعاصي.

وقال ابن شوْذَب: ما كان قتادة يرضى حتى يصيح به صياحا يعني القدر.

قال الذهبي في «التذكرة»: ومع هذا الاعتقاد الرديء ما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله تعالى.

وقال في « الميزان »: ورمي بالقدر، قاله يحي بن معين ومع هذا فاحتج به أصحاب الصحاح، لاسيما إذا قال حدثنا، مات كهلاً.

وقال الحافظ في « مقدمة الفتح »: وقال ابن معين: رمي بالقدر.

وذكر ذلك عن جماعة. وأما أبو داود فقال: لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر والله أعلم، واحتج به الجماعة.
وقال الحافظ: كان يضرب به المثل في الحفظ إلا أنه ربما دلس.

قال الذهبي في « التذكرة »: مات بواسط في الطاعون سنة ثماني عشرة ومئة وقيل: سنة سبع عشرة ومئة.

وأما حميد الطويل: فذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من « طبقات المدلسين ». وقال: صاحب أنس مشهور، كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة. ووصفه بالتدليس النسائي وغيره. وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع وبالتحديث، في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره.

وقال الذهبي في « الميزان »: ثقة جليل يدلس، وقال مؤمل بن إسماعيل: عامة ما يرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت. وقال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة أو ثلاثة أحاديث. والباقي سمعه من ثابت أو ثبته فيها ثابت.

واجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعتُ، وقد أورده العقيلي في «الضعفاء».

وقال في «تذكرة الحفاظ»: قال حماد بن سلمه: لم يدع حميد لثابت البناني علماً إلا وعاه عنه وسمعه منه وعامة ما يرويه عن أنس سمعه من ثابت.

قال الذهبي: قد صرح بالسماع من أنس بن مالك في شيء كثير، وقيل: بل سمع بضعة وعشرين حديثاً، وباقي ذلك يدلسه.

وقال الحافظ في مقدمة الفتح: مشهور من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم إلا أنه كان يدلس حديث أنس. وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه. فروى مؤمل ابن إسماعيل عن حماد بن سلمة قال: عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت. وقال أبو عبيد الحداد عن شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت.

قال الحافظ: فهذا قول صحيح. وأما ما روي عن أبي داود الطيالسي عن شعبة، قال: كل شيء سمع حميد من أنس خمسة أحاديث فالراوي لذلك عن أبي داود غير معتد.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس.

قال الحافظ: وقد اعتنى البخاري في تخريجه لأحاديث

حميد بالطرق التي فيها تصريحه بالسماع فذكرها متابعة وتعليقا .

قلت: حميد روى له الجماعة، وكان ثقة جليلاً أحد مشيخة الأثر. مات فجأة وهو قائم يصلي في آخر سنة اثنتين وأربعين ومئة رحمه الله تعالى .

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

ثمت ابنُ عبدِ الملك القطيعي[1] وابنُ أبي نجيح المَكِّي

قلت: في المدلسين: محمد بن عبدالملك الواسطي الكبير وأشعث بن عبدالملك الحمراني بصري، غير منسوبين إلى القطيعة، فالله أعلم بمراد الذهبي بما ذكره في كلامه[1] .

---

(١) القطيعي تحريف، والصواب القبطي، ولم يتفطن له الشارح، فوقع له هذا الاضطراب الذي تراه. والقبطي هذا: هو عبد الملك بن عمير بن سويد الفَرَسي القبطي قيل له: القبطي لأنه كان له فرس سبّاق يقال له القبطي، فنسب إليه كما في «الأنساب» ١٠/ ٥٠ وهو من رجال «التهذيب» روى حديثه الجماعة، وقد وصفه بالتدليس ابن حبان في ثقاته فيما نقله عنه السمعاني في «الأنساب» ١٠/ ٥٠، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤١٢، وأورده الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» ص ١٢٣ في المدلسين، وقال: مشهور به. وذكره أبو محمود المقدسي تلميذ الحافظ الذهبي في منظومته، في أسماء المدلسين، فقال:

وابن عُمير وأبو إسحاق وابن فضالة معا وفاقا

وقد نشرت هذه المنظومة عن أصل خطي في مجلة الجامعة الإسلامية ص ٩٢ من العدد الرابع السنة الثانية ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ضمن مقالة للمحدث الجليل الشيخ حماد الأنصاري حفظه الله تعالى. وجاء في «طبقات المدلسين» ص ٣٦ للحافظ ابن حجر: ابن عبد الملك بن عمير القبطي الكوفي تابعي مشهور من الثقات، مشهور بالتدليس وصفه الدارقطني وابن حبان وغيرهما، وقد تنبه لهذا التحريف الأستاذان الطناحي والحلو في تحقيقهما لكتاب طبقات الشافعي ١٠٧/٩، فاثبتا «القبطي» نقلاً عن أصل جيد للطبقات معارض بنسخة المؤلف موجود في مكتبة البديري بالقدس، وأشارا في الهامش إلى التحريف الوارد في الطبعة السابقة «مؤسسة الرسالة قسم التحقيق».

فالأول ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: روى عن إسماعيل بن أبي خالد، وطبقته، وعنه وهب بن بقية. وصفه ابن حبان بالتدليس، وكذا أطلق عليه الذهبي في «تذهيب التهذيب».

وذكره البرهان الحلبي أيضاً وقال: محمد بن عبدالملك الواسطي الكبير مدلس، قاله ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في «الميزان»: محمد بن عبدالملك الواسطي الكبير روى عن إسماعيل بن أبي خالد. ويحيي بن أبي كثير، وعنه وهب بن بقية ومحمد بن أبان مدلس، قاله ابن حبان في «الثقات» له.

وذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» في التمييز بينه وبين محمد بن عبدالملك بن مروان الواسطي، أبو جعفر الدقيقي أحد رجال (د،ق) فقال: محمد بن عبدالملك بن مروان الواسطي الكبير أبو إسماعيل روى عن إسماعيل بن أبي خالد والحسن بن عبيد الله ويحيي بن أبي كثير.

روى عنه محمد بن أبان ووهب بن بقية الواسطيان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه إذا بين السماع فإنه كان مدلساً.

وأما الثاني فذكره الحافظ في المرتبة الثانية من كتابه، وقال: قال معاذ: سمعته يقول: شيء حدثتكم عن الحسن سمعته منه إلا ثلاثة أحاديث، حديث الذي يركع دون

الصف، وحديث عدة الحائض، وحديث علي في الخلاء، ولم يذكره البرهان الحلبي في «التبيين».

وروى له البخاري تعليقاً، والأربعة. روى عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند، ويونس بن عبيد، وغيرهم.

وروى عن شعبة، وهشيم، وخالد بن الحارث، وروح بن عبادة، وحماد بن زيد، وأبو عاصم، ويحيي بن سعيد القطان، ومعتمر بن سليمان، ومحمد بن عبدالله الأنصاري وغيرهم، أثنى عليه غير واحد، وقال ابن عدي: أحاديثه عامتها مستقيمة. وهو ممن يحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان فقيها متقنا توفي سنة ست وأربعين ومئة.

وأما ابن أبي نجيح فهو عبدالله المكي المفسر. ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من كتابه، وقال: أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه، وصفه بذلك النسائي.

وذكره الحلبي في كتابه أيضاً، وقال: ذكره النسائي فيمن كان يدلس.

روى عنه ابن الحداد الإمام أبو بكر، الفقيه المصري الشافعي.

قلت: روى له الجماعة، وروى عن أبيه يسار الثقفي وعطاء، ومجاهد، وعكرمة، وطاووس، وجماعة، وروى عنه

شعبة، وأبو إسحاق، ومحمد بن مسلم الطائفي، والسفيانان، وابن علية، وغيرهم.

وهو من أئمة التفسير، وكان من الأئمة الثقات، كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح. وكان كثير الحديث. وقال يحي القطان: لم يسمع التفسير كله من مجاهد، بل كله عن القاسم بن أبي بزة، وقال ابن المديني: أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً وقد ذكره الجوزجاني فيمن رُمي بالقدر، توفي سنة إحدى وثلاثين ومئة

تنبيه: قول البرهان الحلبي في «التبيين» أن ابن الحداد الشافعي الفقيه المصري، روى عن ابن أبي نجيح وهم قبيح، فلا أدري أذلك منه أم من الناسخ؟، ولعله أدخله أحد النساخ غلطاً، وإلا فمن البعيد أن يغفل البرهان الحلبي عن هذا الوهم القبيح الظاهر، وذلك أن ابن أبي نجيح من فقهاء اتباع التابعين بمكة، وذكره أبو إسحاق الشيرازي في الطبقة الثانية منهم. ومات في ولاية مروان بن محمد وتوفي سنة (١٣١) كما سبق.

فكيف يمكن لأبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الحداد، المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاث مئة، ـ وذكره العبادي في الطبقة الثالثة، من طبقات الشافعية ـ أن يروي عل ابن أبي نجيح؟، وبين وفاتيهما ما يزيد على مائتي سنة!!، فتنبه لهذا.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

والثبتُ يحي بن أبي كثير والأعمش الناقل بالتحرير

قلت: يحي بن أبي كثير ذكره الحافظ في المرتبة الثانية.

وقال: يحي بن أبي كثير اليماني، من صغار التابعين، حافظ مشهور كثير الإرسال، ويقال: لم يصح له سماع من صحابي ووصفه النسائي بالتدليس.

وذكره الحلبي في كتابه، وقال: معروف بالتدليس، ذكره النسائي وغيره. وقال الذهبي في «الميزان» يحي بن أبي كثير أحد الأعلام الأثبات، ذكره العقيلي في كتابه، ولهذا أوردته، فقال: ذُكِرَ بالتدليس.

قال الذهبي: روى عن أنس ولم يسمع منه، وقال يحي القطان: مرسلات يحي بن أبي كثير شبه الريح، قال الذهبي: هو في نفسه عدل حافظ، من نظراء الزهري، وروايته عن زيد بن سلام منقطعة، لأنها عن كتاب وقع له.

وقال الحافظ في «مقدمة الفتح»: يحي بن أبي كثير أحد الأئمة الاثبات الثقات المكثرين، عظمه أيوب السختياني، ووثقه الأئمة وقال شعبة: حديثه أحسن من حديث الزهري، وقال يحي القطان: مرسلاته تشبه الريح، لأنه كان كثير الإرسال، والتدليس والتحديث من الصحف. قال همام: كان يسمع الحديث معنا بالغداة فيحدث به بالعشي، يعني ولا يذكر من حدثه به، وقال ابو حاتم: لم يسمع من أحد

من الصحابة ورأى أنساً ولم يسمع منه واحتج به الأئمة.

قلت: روى له الجماعة، وقال الذهبي في «التذكرة»: روايته عن أبي أمامة الباهلي في صحيح مسلم، وروايته عن أنس في النسائي وذلك مرسل. قال شعبة: هو أحسن حديثاً من الزهري. وقال أحمد بن حنبل: اذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى.

قال الذهبي: وقد روي أن يحيى امتحن وضرب وحلق لكونه انتقص بني أمية.

توفي ابن أبي كثير سنة تسع وعشرين ومئة رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وأما الأعمش: فذكره الحافظ في المرتبة الثانية من طبقاته، وهو ممن احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

قال الحافظ ابن حجر في «الطبقات»: سليمان بن مهران الأعمش محدث الكوفة وقارئها، وكان يدلس وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني وغيرهم.

وذكره الحلبي في كتابه، وقال: مشهور به، وفي «الميزان»: قيل إنه كان يدلس عن الحسن وغيره مالم يسمعه.

ثم قال الحلبي تنبيه: في ترجمة الأعمش في «الميزان»: يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال

حدثنا فلا كلام، ومتى قال عن،تطرَّق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ أكثر عنهم كابراهيم وأبي وائل وابي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال.

قلت: قال الذهبي رحمه الله تعالى في «الميزان»: سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي الأعمش، أبو محمد أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين ما نقموا عليه إلا التدليس. قال وهب بن زمعة المروزي: سمعت ابن المبارك يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش، وقال جرير بن عبدالحميد: سمعت مغيرة يقول: أهلك الكوفة أبو إسحاق وأعمشكم هذا، كأنه عنى الرواية عمن جاء وإلا فالأعمش عدل صادق ثبت صاحب سنة وقرآن، يحسن الظن بمن يحدثه، ويروي عنه، ولا يمكننا بأن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه. فإن هذا حرام. قال علي بن سعيد النسوي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطراب كثير. مات سنة ثمان وأربعين ومئة

قال الذهبي: نعم رواية الأعمش عن أنس منقطعة ما سمع من أنس بل صلى خلفه، وقال أبو نعيم الحافظ: رأى أنساً. وابن أبي أوفى وسمع منهما، وقال البزار: سمع من أنس ثم أورد حديثا ذكر فيه سماعه منه. وقال أبو داود: روايته عن أنس ضعيفة.

قال الذهبي: هو يدلس وربما دلس عـن ضعيف ولا يدري به، ثم ذكر كلامه السابق الذي نقله عنه الحلبي.

ثم قال: قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء كذا وقع في «الميزان» ولعله الصغار.

قلت: الأعمش إمام من أئمة السنة، روى عنه الجماعة

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: رأى أنس بن مالك وحفظ عنه، وروى عن ابن أبي أوفى وعكرمة وأبي وائل، وزر، وأبي عمرو الشيباني، والمعرور بن سويد وابراهيم النخعي وخلق كثير.

وعنه شعبة والسفيانان وزائدة ووكيع وعبيدالله بن موسى ويعلى بن عبيد وأبو نعيم وخلائق.

قال ابن المديني: له نحو ألف وثلاث مئة حديث، وقال ابن عيينة: كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله تعالى، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض. وقال الفلاس: كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه، وقال يحي القطان: الأعمش علامة الإسلام، وقال الحربي: ما خلف الأعمش أعبد منه لله، وقال وكيع: بقي الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى.

قال الذهبي: سيرة الأعمش يطول شرحها، وهي مذكورة في تاريخي الكبير، وفي «طبقات القراء»، وكان

رأسا في العلم النافع والعمل الصالح، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة وله سبع وثمانون سنة رحمه الله تعالى.

قلت: ذكره في الطبقة الثالثة من «طبقات القراء» وقال الإمام المعلم رأى أنساً رضي الله عنه يصلي وروى عن عبدالله بن أبي أوفى وأبي وائل وزيد بن وهب وابراهيم النخعي وسعيد بن جبير ومجاهد وأبي عمرو الشيباني وخلق.

قال: وللأعمش ملح ونوادر، وإساءة أخلاق على المحدثين، وهم مع ذلك يحتملون أخلاقه.

خرج يوما إليهم فقال: لولا أن في منزلي من هو أبغض إلي منكم ما خرجت إليكم، وجاء أن حائكاً سأله ما تقول في الصلاة خلف الحائك؟ قال: لا بأس بها على غير وضوء، وقيل له: ما تقول في شهادة الحائك؟ قال: تقبل مع عدلين.

قال عيسى بن يونس: لم نر نحن مثل الأعمش، وما رأيت الأغنياء عند أحد أحقر منهم عند الأعمش، مع فقره وحاجته.

وقال علي بن عتاب عن أبيه، قال: قيل للأعمش: ألا تموت فنحدث عنك؟ قال: كم من حب أصبهاني انكسر على رأسه كيزان كثيرة. وكان لا يلحن حرفا، وكان فيه تشيع يسير.

فائدة: قال البيهقي في «المعرفة»: روينا عن شعبة قال كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال حدثنا وسمعت حفظته، وإذا قال حدث فلان تركته. قال: وروينا عن شعبة أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش وأبي إسحاق وقتادة.

قال الحافظ رحمه الله تعالى في «خاتمة طبقات المدلسين»: قلت: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة ا هـ والله تعالى أعلم. ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

وقُل مغيرةٌ أبو إسحاقِ والمَرَئي ميمونُ باتِّفاقِ

قلت: مغيرة هو بن مقسم الضبي الكوفي، صاحب ابراهيم النخعي ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من «الطبقات»، وهم مَن أكثر مِن التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم.

قال الحافظ: ثقه مشهور وصفه النسائي بالتدليس، وحكاه العجلي عن أبي فضيل، وقال أبو داود: كان لا يدلس. وكأنه أراد ما حكاه العجلي أنه كان يرسل عن إبراهيم، فإذا وُقف أخبرهم ممن سمعه.

وذكره الحلبي في كتابه، وقال: قال ابن فضيل: كان يدلس فلا يكتب إلا ما قال حدثنا ابراهيم، وقال أحمد بن

حنبل: عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي، وجعل أحمد يضعف حديثه عن ابراهيم يعني النخعي.

وقال الذهبي في «الميزان»: مغيرة بن مقسم إمام ثقة لكن لين أحمد بن حنبل روايته عن ابراهيم النخعي فقط، مع أنها في «الصحيحين» وروى عن أبي وائل والشعبي ومجاهد.

وعن شعبة: كان مغيرة أحفظ من الحكم. وقال ابن فضيل: كان يدلس فلا يكتب إلا ما قال حدثنا إبراهيم، وقال أبو بكر بن عياش: ما رأيت أفقه منه. وقال أبو حاتم عن أحمد بن حنبل: عامة ما روى إنما سمعه من حماد. وجعل يضعف حديثه عن إبراهيم وحده. وقال ابن معين: ثقة مأمون.

قلت: أما البخاري فما أخرج له عن إبراهيم إلا ما توبع عليه واحتج به الأئمة كما قال الحافظ في «مقدمة الفتح»، وقد ذكره في فصل الرجال المتكلم فيهم من رواة «الصحيحين». فقال: مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي أحد الأئمة متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن ابراهيم النخعي خاصة. قال: كان يدلسها. وإنما سمعها من حماد.

قال الحافظ: ما أخرج له البخاري عن ابراهيم إلا ما

توبع عليه واحتج به الأئمة . وذكره الذهبي في الطبقة الرابعة من « تذكرة الحفاظ » وقال: ولد أعمى وكان عجباً في الذكاء ، حدث عـن أبي وائـل والشعبي وإبـراهيم النخعـي ومجاهد وعدة . وعنه شعبة والثوري وزائدة واسرائيل وأبو عوانة وجرير وابن فضيل وهشيم وخلق .

قال شعبة: كان أحفظ من حماد بن ابي سليمان . وروى جرير عن مغيرة قال: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته . وضعف أحمد روايته عن إبراهيم فقط . وقال: ذكي حافظ صاحب سنة . وقال أحمد والعجلي: ثقة يرسل عن ابراهيم فإذا وُقِّفَ ممن سمعه يخبرهم وكان من فقهاء أصحاب ابراهيم ، وكان عثمانياً ويحمل على عَلِي عليه السلام .

قلت: وهذا عجب فإن مغيرة بن مقسم كوفي ، وأهل الكوفة أبعد الناس عن الانتصار لعثمان رضي الله تعالى عنه ، فضلا عن الحمل على علي عليه السلام . توفي سنة ست وثلاثين ومائة . وروى له الجماعة وذكره ابن حبان في الثقات . وقال: كان مدلسا . وقال إسماعيل القاضي: ليس بقوي فيمن لقي ، لأنه يدلس فكيف إذا أرسل!

وأما أبو إسحاق: فهـو عمـرو بن عبـدالله الهمـداني الكـوفي ، ويقـال ابن.أبي شعيرة السبيعـي ، أحـــد الأعلام الحفاظ رأى علياً عليه السلام وهو يخطب . وروى عن زيد ابن أرقم وعبدالله بن عمرو وعدي بن حاتم والبراء بن عازب

ومسروق وجماعة قال الذهبي في «التذكرة»: يقال حدث عن ثلاث مئة شيخ. روى عنه الأعمش وشعبة والثوري واسرائيل وزهير وأبو الأحوص وزائدة وشريك وأبو بكر ابن عياش وسفيان بن عيينة وخلائق.

قال فضيل بن غزوان: كان أبو إسحاق يختم القرآن في كل ثلاث. قال الذهبي في «التذكرة»: وقيل كان صواماً قواماً متبتلاً من أوعية العلم ومناقبه غزيرة. توفي سنة سبع وعشرين ومئة يوم دخل الضحاك بن قيس الكوفة. وكذا أرّخه جماعة. وشذ أبو نعيم فقال: سنة ثمان وعشرين.

(قلت): ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة. وصفه النسائي وغيره بذلك، وذكره الحلبي في كتابه، وقال: تابعي كبير مشهور به.

وقال الحافظ في «التهذيب»: قال ابن حبان في كتاب «الثقات»: كان مدلساً، وكذا ذكره في المدلسين حسين الكرابيسي، وأبو جعفر الطبري وقال: ممن أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق يعنى للتدليس.

وهو مع هذا إمام من الأئمة، روى له الجماعة، وقبلوه لإمامته وصدقه وتثبته، بل كان من رؤوس محدثي الكوفة.

قال الجوزجاني: ووقفوا عنه ما أرسل، لما خافوا أن لا يكون مخارجها صحيحة، لأنه روى عن قوم لا يعرفون.

ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم، إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم فإذا روى تلك الأشياء عنهم كان التوقيف في ذلك عندي الصواب. والله تعالى أعلم.

وميمون المرئي: هو ميمون بن موسى المرئي البصري. ويقال: إنه ابن ميمون بن عبدالرحمن بن صفوان بن قدامة.

ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: صاحب الحسن البصري. قال النسائي والدارقطني: كان يدلس، وكذا حكاه ابن عدي عن أحمد بن حنبل. وذكره الحلبي في كتابه وقال: قال أحمد بن حنبل: يدلس.

قلت: ميمون روى له الترمذي وابن ماجة، وقال الفلاس: صدوق لكنه ضعيف الحديث. وقال أحمد: كان يدلس،لا يقول: حدثنا، ما أرى به بأسا، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال عمرو بن علي: صدوق، ولكنه يدلس. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات» ثم ذكره في «الضعفاء». وقال: منكر الحديث يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الساجي: كان يدلس. والمرئي بفتح الميم، والراء.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

ثم يزيدُ ابنُ أبي زيادِ حبيبُ ثابتٌ فتى الأجدادِ

قلت: يزيد بن أبي زياد. ذكره الحافظ رحمه الله تعالى في المرتبة الثالثة من طبقاته، فقال: يزيد بن أبي زياد الكوفي من أتباع التابعين تغير في آخر عمره وضعف بسبب ذلك، وصفه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتدليس.

ولم يذكره الحلبي، وروى له مسلم. والأربعة. وقال الذهبي في «الميزان»: يزيد بن أبي زياد الكوفي، أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه.

قلت: قال مسلم في مقدمة صحيحه: فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم ونظرائهم من حمال الآثار الخ كلامه. وقد تكلم غير واحد في يزيد بن أبي زياد ولكن يظهر أن مجمل الأمر فيه أنه كان سيء الحفظ كما قال الذهبي رحمه الله تعالى، وانتقدوا عليه أيضاً حديث الرايات السود وهو انتقاد مردود باطل كما بينته في «الإفادة بطرق حديث النظر إلى علي عبادة»[1] والجرح بسوء الحفظ ليس جرحاً مستقراً كما يظهر لكل من باشر هذا العلم. والله تعالى أعلم.

وأما حبيب ثابت، فهو حبيب بن أبي ثابت الكوفي،

---

(١) وهو حديث موضوع كما جزم به غير واحد من الحفاظ كابن الجوزي والذهبي، وغيرهما. انظر التفصيل في «الفوائد المجموعة» ص٣٥٩ وتعليق المعلمي عليه.

تابعي مشهور، ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه كان يقول: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت ان رويته عنك يعني وأسقطته من الوسط.

وذكره البرهان الحلبي في كتابه وقال: قال ابن حبان كان مدلساً، وقال الذهبي في الميزان: حبيب بن أبي ثابت من ثقات التابعين قال البخاري: سمع من ابن عمر وابن عباس. تكلم فيه ابن عون، قال الذهبي: وثقه يحي بن معين وجماعة واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد، وغاية ما قال فيه ابن عون: كان أعور. وهذا وصف لا جرح، ولولا أن الدولابي وغيره ذكره لما ذكرته.

وقال في «تذكرة الحفاظ»: وذكر علي بن المديني أنه سمع عائشة، وأما البخاري فقال: لم يسمع من عروة. قال أبو يحي القتات: قدمت مع حبيب بن أبي ثابت الطائف، فكأنما قدم عليهم نبي.

وقال الحافظ رحمه الله تعالى في مقدمة الفتح: متفق على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه التدليس. وقال يحي القطان: له أحاديث عن عطاء لا يتابع عليها. وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة قيل له: ثبت؟ قال: نعم، إنما روى حديثين يعني منكرين حديث الاستحاضة وحديث القبلة.

قال الحافظ: قلت: روى هذين الحديثين عن عروة عن عائشة اخرجهما أبو داود وابن ماجة، فقيل: إنه لم يسمع من عروة بن الزبير. وقيل: بل عروة شيخه فيهما عروة المزني لا ابن الزبير والله تعالى أعلم.

قلت: روى له الجماعة مات سنة تسع عشرة ومئة وقيل: سنة اثنتين وعشرين ومئة.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

أبو جنابٍ وأبو الزُّبيرِ والحَكَمُ الفقيهُ أهلُ الخير

قلت: أما أبو جناب: فقد رمي بالتدليس، وهو يحي ابن أبي حية بمهملة وتحتانية الكلبي الكوفي، أبو جناب.

ذكره الحافظ في المرتبة الخامسة، وقال: يحي بن أبي حية الكلبي أبو جناب ضعفوه، وقال أبو زرعة وأبو نعيم وابن نمير ويعقوب بن سفيان والدارقطني وغير واحد: كان مدلساً.

وذكره الحلبي وقال: يحي بن أبي حية أبو جناب الكلبي، قال أبو زرعة: صدوق يدلس.

قلت: روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة وقد تكلم فيه أهل الجرح وبعضهم اثنى عليه بالصدق.

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء، فألزقت به تلك المناكير التي يرويها عن المشاهير، فحمل عليه أحمد حملا شديداً، وقال أبو حاتم

الرازي: لم يلق أبا العالية.

وذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات».

وأما أبو الزبير، فهو محمد بن مسلم بن تدرس المكي أبو الزبير من التابعين. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من الطبقات، وقال: مشهور بالتدليس. ووهم الحاكم في كتاب «علوم الحديث» فقال في سنده: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس.

وذكره الحلبي في «التبيين» وقال: مشهور بالتدليس.

قلت: روى له الجماعة، وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي الحافظ المكثر الصدوق مولى حكيم بن حزام القرشي الأسدي، حدث عن ابن عباس. وابن عمر وجابر وأبي الطفيل، وسعيد بن جبير وعائشة وعدة. وعنه أيوب وشعبة وسفيان وحماد بن سلمة ومالك والليث وخلق خاتمتهم سفيان بن عيينة. قال يعلى بن عطاء: حدثنا أبو الزبير وكان من أكمل الناس عقلاً وأحفظهم. قال عطاء بن أبي رباح. كنا نكون عند جابر فيحدثنا فإذا خرجنا تذاكرنا فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث، وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج به، وكان أيوب يقول: أخبرنا أبو الزبير وأبو الزبير وأبو الزبير. قال أحمد بن حنبل: يعنى يضعفه بذلك. وقال غير واحد: هو مدلس، فإذا

صرح بالسماع فهو حجة، وأخرج له البخاري مقرونا بآخر. وحديثه عن عائشة في صحيح مسلم. وما أراه لقيها.

قال الفلاس وغيره: مات في سنة ثمان وعشرين ومائة.

قلت: قد تكلم في أبي الزبير بعض أهل الجرح، ولكن ذلك غير ضار له فإنه كان حافظا ثقة صدوقاً عالماً. فمن قال: لا يحتج بحديثه كأبي حاتم فقد بالغ، وأفرط في القول جداً، ولهذا قال ابن حبان: لم ينصف من قدح فيه. وقال ابن عدي: روى مالك عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة. وقال: لا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا إنه روى عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف.

وقال الساجي: صدوق حجة في الأحكام.

فالرجل ثقة عدل من غير شك، وغاية ما رمي به هو التدليس، ولهذا ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة الفتح، في القسم الثاني في رجال «الصحيحين» المتكلم فيهم. وهذا القسم ذكر فيه من ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل الثقة، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه، أو لتأخر عصره ونحو ذلك الخ كلامه فقال في هذا القسم محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير عابوا عليه

التدليس .

قلت: ولكونه رمي بالتدليس، توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يرو الليث عن أبي الزبير عن جابر بلفظ عن ومن هؤلاء ابن حزم رحمه الله تعالى، فإنه رد أحاديث أبي الزبير عن جابر المعنعنة، التي لم يروها عنه الليث بن سعد .

فقد قال في « المحلى »: (١٠/٩٧) في حديث مسلم من طريق زكريا بن إسحاق عن أبي الزبير عن جابر في شأن طلب زوجة أبي بكر النفقة وضربه لها ما نصه: وأما نحن فلا نحتج عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما رواه أبو الزبير عن جابر لم يقل فيه: إنه سمعه منه .

وقال (١٠/٩٩): كل ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر فقد سمعه أبو الزبير من جابر، ثم روى من طريق سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا الليث بن سعد قال: قدمت على أبي الزبير فدفع إلي كتابين فسألته: كل هذا سمعته من جابر بن عبدالله؟ قال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت . فقلت: أعلم لي على كل ما سمعت منه فأعلم لي على هذا الذي عندي .

وقال (١٠/٣٣): في حديث مسلم عن جابر بن عبدالله أن أم سلمة استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة . مانصه: هذا خبر في غاية الصحة لأنه من رواية الليث عن أبي الزبير

عن جابر وقد روينا بأصح طريق أن كل ما رواه الليث عن أبي الزبير عن جابر، فإن أبا الزبير أخبره أنه سمعه عن جابر.

وقال (٩/١١): في شأن حديث النسائي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن السِّنَّور والكلب إلا كلب صيد ما نصه: وأما حديث جابر فإنه من رواية أبي الزبير عنه ولم يسمعه منه بإقرار أبي الزبير على نفسه ـ ثم ذكر بسنده إلى الليث بن سعد كلامه السابق ـ وقال بعده: فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير: إنه سمعه من جابر أو حدثه به جابر ولم يرو الليث عنه فلم يسمعه من جابر بإقراره.

وهذا الحديث لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر، ولا هو مما عند الليث فصح أنه لم يسمعه من جابر فحصل منقطعاً.

وقال (٧/ ٣٩٦): في شأن حديث أبي داود عن جابر مرفوعاً «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه. وما مات فيه فطنا فلا تأكلوه»، ما نصه: والآخر من رواية أبي الزبير عل جابر، ولم يذكر فيه سماعاً، ثم روى بسنده السابق عن الليث بن سعد كلامه السابق عنه. وقال بعده: فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير ولا قال فيه أبو الزبير: إنه أخبره به جابر فلم

يسمعه من جابر بإقراره، ولا ندري عمن أخذه فلا يجوز الاحتجاج به. وهذا من ذلك الخبر فسقط.

وقال (٧/٩٥) فيما رواه سعيد بن منصور عن جابر: ما حسر الماء عن ضفّتي البحر فكل وما مات فيه طافيا فلا تأكل. ما نصه: فالرواية في ذلك عن جابر لا تصح لأن أبا الزبير لم يذكر فيه سماعاً من جابر وهو ما لم يذكر فمدلس عنه.

وهكذا تجده يرد كل سند لم يصرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر، إذا لم يكن من رواية الليث بن سعد عنه، حتى ما كان في صحيح مسلم. كما علمت، وقد ذهب إلى هذا غيره من الأئمة، والقاعدة في حديث المدلس تقتضي هذا وتوجبه، ولهذا تجد البخاري رضي الله تعالى عنه يحتاط في صحيحه لعنعنة المدلس، فلا يذكر سنداً فيه عنعنة المدلس إلا ويتبعه بسند آخر فيه تصريح ذلك المدلس بالسماع من ذلك الشيخ لذلك الحديث. وهذا من دقة نظره، واحتياطه لدفع ما يخالف شرطه في كتابه الصحيح.

أما مسلم فلم يحتط لمثل هذا وقد اعتذر عنه البرهان الحلبي في «التبيين» فيما أخرجه من حديث أبي الزبير من غير رواية الليث بن سعد عنه معنعناً بقوله: وكأن مسلما رحمه الله تعالى اطلع على أنها مما رواه الليث عنه ولم يروها من طريقه.

قلت: هذا غير بعيد، وإنما أسقط مسلم ذكر الأسانيد التي تبين ذلك اختصاراً، أو يكون وقع لمسلم رحمه الله تعالى التصريح من أبي الزبير بالسماع لها من جابر من طرق أخرى فارتفع بذلك عنده الخوف من تدليسها.

كما وقع لابن حزم رحمه الله تعالى فإنه ذكر في الأحكام (٦١٨/٢) حديثا رواه مسلم في «صحيحه» من طريق ابن وهب عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الشفعة في كل شركة» الحديث، ثم قال ابن حزم: فهذا حديث قد صح سماع أبي الزبير من جابر

فهاهنا قد حصل الأمن من تدليس أبي الزبير لتصريحه في الطريق الأخرى بالسماع من جابر رضي الله تعالى عنه.

على أن يحي بن معين يقول: استحلف شعبة أبا الزبير بين الركن والمقام انك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: والله إني سمعتها من جابر يقول ثلاثا.

فهذا إخبار منه بأنه سمع جميع الأحاديث عن جابر، لأن شعبة سأله عن جميع أحاديثه عن جابر.

فيظهر أن هذا اعتماد مسلم رحمه الله تعالى في تخريج عنعنة أبي الزبير في «صحيحه».

لكن قال الذهبي في «الميزان»: وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا

هي من طريق الليث عنه ففي القلب منها شيء، من ذلك حديث: «لا يحل لأحد حمل السلاح في مكة» وحديث «رأى عليه الصلاة والسلام امرأة فأعجبته فأتى أهله زينب» وحديث «النهي عن تجصيص القبور»، وغير ذلك.

والحكم الفقيه: هو الحكم بن عتيبة مصغراً الكندي مولاهم أبو محمد. ويقال: أبو عبدالله ويقال: أبو عمر الكوفي. ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من «الطبقات» فقال: الحكم بن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغر تابعي صغير، من فقهاء الكوفة مشهور وصفه النسائي بالتدليس وحكاه السلمي عن الدارقطني، وذكره البرهان الحلبي في «التبيين». وقال: وصفه بالتدليس غير واحد.

قلت: روى له الجماعة قال العجلي: كان من فقهاء أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنة واتباع، وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه. وقال ابن سعد: كان ثقة ثقة فقيها عالماً رفيعاً كثير الحديث. وقال جرير عن مغيرة: كان الحكم إذا قدم المدينة أخلوا له سارية النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي إليها.

وقال عباس الدوري: كان صاحب عبادة وفضل، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان يدلس وكان سنه سن إبراهيم النخعي. مات سنة ١١٣هـ وقيل سنة ١١٤هـ والله تعالى أعلم.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

عباد منصور قل ابن عجلانْ وابنُ عبيدٍ يونس ذو الشـأنْ

قلت: عباد بن منصور ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من طبقاته وقال: عباد بن منصور الناجي البصري ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء.

وذكره الحلبي في «التبيين» وقال: قال مهنا: سألت أحمد عنه فقال: كان قدرياً وأحاديثه منكرة، وكان يدلس، وقال الساجي: ضعيف، وقال البخاري: ربما يدلس عباد عن عكرمة.

قلت: روى له البخاري تعليقاً والأربعة وثقه يحي بن سعيد القطان وقال: لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، يعنى القدر وقال ابن معين: ليس بشيء، وضعفه النسائي وقال العجلي: لا بأس به يكتب حديثه. وقال مرة: جائز الحديث وانظر بقية كلام أهل الجرح فيه في «الميزان». و «تهذيب التهذيب».

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فيمن علق البخاري شيئا من أحاديثهم ممن تكلم فيه. وقال: وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد، وتكثير الطرق فلو كان ما قيل فيهم قادحاً ما ضر ذلك. وقال في ترجمة عباد بن منصور الناجي: فيه ضعف، وكان

يدلس، له موضع معلق في الطب.

وأما ابن عجلان، فهو، محمد بن عجلان المدني تابعي صغير، مشهور من شيوخ مالك وصفه ابن حبان بالتدليس.

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من « طبقات المدلسين ».

وذكره البرهان الحلبي في « التبيين » فقال: محمد بن عجلان المدني. ذكر محمد بن أبي حاتم حديثه عن الأعرج عن أبي هريرة حديث « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف » فقال: إنما سمعه من ربيعة بن عثمان عن الأعرج. قال العلائي: قلت: رواه عبدالله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج. وذكر ابن ابي حاتم أيضا أنه كان يدلس - أعني ابن عجلان -.

قلت: روى له البخاري معلقاً، ومسلم والأربعة وهو إمام صدوق أحد العلماء العاملين، قال الذهبي في « الميزان »: كان ابن عجلان من الرفعاء والأئمة أولي الصلاح والتقوى ومن أهل الفتوى له حلقة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقال في « تذكرة الحفاظ »: كان مفتيا فقيها عاملاً ربانياً كبير القدر له حلقة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال ابن المبارك: لم يكن بالمدينة أحد أشبه بالعلم من ابن عجلان، كنت اشبهه بالياقوتة بين العلماء.

قلت: وكان عند أهل المدينة كالحسن البصري عند أهل البصرة في علمه وعمله.

وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة وابو حاتم، ومن تكلم فيه، فإنما تكلم فيه لسوء حفظه، واستدلوا على ذلك باضطراب وقع منه في بعض الأحاديث.

وروى عن جماعة منهم والده عجلان، وأنس بن مالك. قال الذهبي في «الميزان»: فما أدري هل شافه أنساً أو دلس عنه.

ولم يحتج به الشيخان لما لُمِزَ به من سوء الحفظ، فأخرج له البخاري تعليقا، وذكره الحافظ في مقدمة الفتح فيمن علق البخاري شيئا من أحاديثهم وقال: وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد، وتكثير الطريق فقال: محمد بن عجلان المدني صدوق مشهور فيه مقال من قبل حفظه، له مواضع معلقة وقال الحاكم: أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثا كلها شواهد وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه

قلت: ومع هذا وكونه متوسطا في الحفظ فقد ورد عنه ما يدل على جودة ذكائه. وتوقد فطنته مما يدل على أنه لم يكن مغفلاً في حفظه وذلك فيما رواه الرامهرمزي عن يحي بن سعيد القطان قال: قدمت الكوفة. وبها ابن عجلان وبها ممن يطلب مليح بن وكيع وحفص بن غياث وابن إدريس،

ويوسف السمتي، فقلنا: نأتي ابن عجلان فقال يوسف: نقلب عليه حديثه حتى ننظر فهمه، قال: ففعلوا فما كان عن سعيد فعن أبيه جعلوه. وما كان عن أبيه جعلوه عن سعيد فقال يحيى: لا أستحل. فدخلوا فسألوه فمر فيها، فلما كان عند آخر الكتابه انتبه الشيخ، فقال: أعد فعرض عليه فقال: ما سألتموني عن أبيه فقد حدثني سعيد، وما سألتموني عن سعيد فقد حدثني أبي به. ثم أقبل على يوسف بن خالد السمتي فقال: إن كنت أردت شيني وعيبي فسلبك الله الإسلام، وأقبل على حفص فقال: ابتلاك الله في دينك ودنياك، وأقبل على مليح فقال: لا نفعك الله بعلمك. قال يحيى: فمات مليح ولم ينتفع بعلمه، وابتلي حفص في بدنه بالفالج وفي دينه بالقضاء، ولم يمت يوسف حتى اتهم بالزندقة.

فهذه القصة تدل على نباهة محمد بن عجلان وتفطنه للتلقين، وله فيها مع ذلك كرامة في استجابة دعائه رضي الله تعالى عنه.

قال الذهبي في «الميزان»: ومع كون ابن عجلان متوسطا في الحفظ، فقد ورد ما يدل على جودة ذكائه. ثم ذكر هذه القصة.

ومن نوادر أخباره ما ذكر ابن يونس قال: قدم ابن عجلان مصر، وصار إلى الإسكندرية، فتزوج بها امرأة

فأتاها في دبرها فشكته إلى أهلها فشاع ذلك فصاحوا به فخرج منها .

وهذا العمل منه تبع فيه مذهب أهل بلده المدينة في الترخيص فيه ، ويروون فيه الرخصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهو مروي عن مالك أيضاً ، قال ابن رشد في البيان والتحصيل : روى العتبي عن ابن القاسم عن مالك أنه قال له وقد سأله عن ذلك مخلياً به فقال : حلال ليس به بأس ، قال ابن القاسم ولم ادرك أحداً اقتدى به في ديني يشك فيه ، والمدنيون يروون فيه الرخصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

قلت : الكلام في هذه المسألة طويل ، ولكن الصحيح الذي ثبت بالنص الصحيح هو تحريم إتيان المرأة في دبرها يعني في الخُرَبَةَ ومن أجاز ذلك كمحمد بن عجلان وغيره من أهل المدينة فإنما ذلك لعدم علمهم بما ورد في تحريمه ، مع عموم ظاهر الآية وهو قوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) في الجواز[1] والله تعالى أعلم .

(١) ما قاله المؤلف من كون عموم ظاهر الآية يفيد الجواز مردود بسبب النزول المخرج في صحيح البخاري ومسلم ، وابن أبي حاتم وغيرهم من حديث جابر بن عبدالله قال : كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها ، كان الولد أحول ، فنزلت (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في الفرج» فهذا بيان في المعنى المراد من قوله تعالى (أنى شئتم) صادر ممن أنزل الله إليه الذكر ليبين للناس مانزل إليهم ولا يسع المؤمن الذي ارتضى الله رباً ، والإسلام ديناً ومحمداً رسولاً إلا أن يقبل به ، وينتهي إليه ، ويلغي فهمه ويطرح هواه ، ولا نظن أن الشارح ممن يخفى عليه الأمر . «مؤسسة الرسالة قسم التحقيق» .

مات ابن عجلان سنة ثمان أو تسع واربعين ومائة بالمدينة .

ويونس بن عبيد: ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من « طبقاتـه »، وهـي مـن احتمـل الأئمة تـدليسـه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته . وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة ـ كما في مقدمة الطبقات ـ فقال: يونس بن عبيد البصري من حفاظ البصرة ثقة مشهور وصفه النسائي بالتدليس . وكذا ذكره السلمي عن الدارقطني . ولم يذكره البرهان الحلبي في « التبيين » .

ويونس بن عبيد روى له الجماعة . ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في الطبقة الرابعة فقال: يونس بن عبيد الإمام القدوة الحجة أبو عبدالله العبدي مولاهم البصري الحافظ، رأى أنساً، وسمع الحسن وابن سيرين وعطاء وابراهيم التيمي وحميد بن هلال وزياد بن جبير ونافع العمري وعدة .

وعنه شعبة والحمادان والسفيانان، وعبدالوارث وبشر بن المفضل وهشيم وابن عليه . وكـان أحـد الأئمة الأعلام الورعين، كان يقول: ما كتبت شيئاً قط .

(قلت): وله أخبار في الورع والتقوى غريبة عجيبة وقال سلام بن أبي مطيع: ما كان يونس بأكثرهم صلاة ولا

صوما، ولكن لا والله ما حضر حق من حقوق الله سبحانه وتعالى إلا وهو متهيء له. وقال إسحاق بن ابراهيم: نظر يونس بن عبيد إلى قدميه عند موته فبكى، فقيل له: فقال: قدماي لم تغبر في سبيل الله تعالى.

وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من سادات أهل زمانه علما وفضلا وحفظا وإتقانا وسنة وبغضا لأهل البدع مع التقشف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير.

قلت: وتدليسه خفيف، ويظهر أنهم عابوا عليه في ذلك العنعنة عن نافع، فقد قال أحمد وأبو حاتم: لم يسمع من نافع شيئاً، وقال يحي بن معين: لم يسمع من نافع شيئا وإنما عنه مراسيل، ولكنه روى عن ابن نافع. وقال يزيد بن زريع ما منعني أن أحمل عن يونس أكثر مما حملت عنه، إلا أني لم اكتب عنه إلا ما قال: سمعت، أو سألت أو حدثنا الحسن.

مات يونس سنة تسع وثلاثين ومائة.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

ثم ابو حَرَّةَ وابن إسحاق حجاج أرطاة لكل مساقْ

قلت: ابو حرة ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين، فقال: أبو حرَّة الرقاشي البصري صاحب الحسن. وعنه يحي بن سعيد القطان، وصفه أحمد والدارقطني بالتدليس.

وذكره البرهان الحلبي في «التبيين» فقال: أبو حرة الرقاشي، واسمه واصل بن عبدالرحمن في غير مكان وصف بالرقاشي، وفي «التهذيب»: وليس بالرقاشي. وهذا الكلام الذي أذكره ذكره الذهبي، في واصل. قال العلائي في «الكنى»: أبو حرة الرقاشي واصل، وكذا قال: إنه الرقاشي، الذهبي في «الميزان» في واصل والله أعلم. وكذا عبدالغني وصف واصلاً بالرقاشي، وكذا أبو حرة الرقاشي حنيفة. فالحاصل أن كليهما رقاشي، والكلام في أنه مدلس في واصل. والله تعالى أعلم.

روى له مسلم، قال فيه أحمد بن حنبل: صاحب تدليس عن الحسن إلا أن يحيي بن سعيد روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها: حدثنا الحسن. وقال البخاري: يتكلمون في روايته عن الحسن.

قلت: روى له مسلم وأبو داود في القدر، والنسائي. وقد وصفه الحافظ في «طبقات المدلسين» بالرقاشي، كما فعل الذهبي في «الميزان»، وفي «ديوان الضعفاء» في الأسماء والكنى من الكتابين.

وأما في تهذيب التهذيب، فقال: واصل بن عبدالرحمن أبو حرة البصري أخو سعيد وليس بالرقاشي. فلا أدري ما الذي اختاره ما ذكره في «طبقات المدلسين». أم ذكره في تهذيب التهذيب الذي نص فيه على أن أبا حرة ليس بالرقاشي، بل ذكر في الكنى من التهذيب أبا حرة الرقاشي

وقال: اسمه حنيفة، وقيل: اسمه حكيم، وأما أبو حرة واصل فقال فيه. البصري واسمه واصل بن عبدالرحمن.

وكذلك فعل في المتفرقات من «لسان الميزان» فانه ذكر أبا حرة البصري، وقال: اسمه واصل بن عبدالرحمن، ثم ذكر أبا حرة الرقاشي بفتح الراء والقاف، وقال: اسمه حنيفه. وقيل: اسمه حكيم عن عمه. وعنه ابن جدعان وثقه أبو داود وضعفه يحي بن معين. فالذي يظهر أن المعول عليه عنده هو ما ذكره في «التهذيب» فلذلك جزم على أنه ليس بالرقاشي.

وهذا هو الصواب فإن أبا حرة المدلس وهو المسمى بواصل بن عبدالرحمن لم أر أحد من أهل الجرح المتقدمين وصفه بالرقاشي فقد ذكره يحي بن معين في تاريخه ولم ينسبه، وكذلك فعل البخاري في تاريخه فقال: واصل بن عبدالرحمن أبو حرة أخو سعيد البصري، ويقال: سمع الحسن روى عن وكيع.

وقال ابن ابي حاتم في كتاب الجرح والتعديل: واصل بن عبدالرحمن أبو حرة البصري أخو سعيد، روى عن الحسن ومحمد بن سيرين الخ ما ذكر. وأما أبو حرة الرقاشي فذكره ابن أبي حاتم في حرف الحاء فقال: حنيفة أبو حرة الرقاشي، روى عن عمه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، روى عنه علي بن زيد بن جدعان. ويزيدُ هذا وضوحاً قول

البخاري في الكنى: أبو حرة الرقاشي عن عمر روى عنه علي بن زيد يعد في المصريين.

فقول البخاري في الرقاشي: يعد في المصريين، دليل واضح على أن أبا حرة واصل بن عطاء ليس بالرقاشي، لأنه بصري.

قلت: والأول ضعيف أما واصل بن عبدالرحمن فقد قال فيه شعبة: أصدق الناس، وقال: إنه سيد الناس وكان يختم في ليلتين ووثقه أحمد، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال البخاري: يتكلمون في روايته عن الحسن. وقال يحي بن معين: حدثني غندر، قال: وقف أبو حرة على حديث الحسن فقال: لم اسمعه من الحسن. قال غندر: فلم يقل في شيء منه: إنه سمعه إلا حديثا واحداً. وقال الساجي: قال أحمد بن حنبل، قال لي. أبو عبيدة الحداد: لم يقف أبو حرة على شيء مما سمع من الحسن إلا على ثلاثة أحاديث. قال عمرو بن علي: مات سنة اثنتين وخمسين ومائة.

وأما ابن إسحاق فهو: محمد بن إسحق بن يسار المطلبي المدني صاحب المغازي، بل هو المرجع فيها والمعتمد في أخبارها ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من «طبقات المدلسين»، وقال: صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شرٍ منهم وصفه بذلك أحمد

والدارقطني وغيرهما .

وذكره البرهان الحلبي» فقال: محمد بن إسحاق بن يسار الامام المشهور، صاحب المغازي ممن أكثر منه خصوصاً عن الضعفاء . وذكره الحافظ في مقدمة الفتح فيمن علق البخاري شيئاً من أحاديثهم فقال: محمد بن إسحاق بن يسار الإمام في المغازي، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير .

قد استفسر من أطلق عليه الجرح، فتبين أن سببه غير قادح .

وأخرج له مسلم في المتابعات . وله في البخاري مواضع عديدة معلقة، وموضع واحد قال فيه: قال ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق فذكر حديثاً .

وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة من «تذكرة الحفاظ»، فقال: محمد بن إسحاق بن يسار الإمام الحافظ ابو بكر المطلبي المدني مصنف المغازي رأى أنس بن مالك، وحدث عن أبيه، وعمه موسى وفاطمة بنت المنذر والقاسم والأعرج ومحمد بن إبراهيم التيمي وعمرو بن شعيب ونافع وأبي جعفر الباقر والزهري وخلق كثير .

وقال في «الميزان»: محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المخزومي مولاهم المدني، أحد الأئمة الأعلام. ثم ذكر له ترجمة مطولة في نحو ورقتين ونصف. وقال في آخرها:

فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق. وما انفرد به ففيه نكارة، فان في حفظه شيئاً. وقد احتج به أئمة، وقد استشهد به مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في «صحيحه».

وقال في ديوان الضعفاء: محمد بن إسحاق بن يسار ثقة إن شاء الله تعالى صدوق، احتج به خلق من الأئمة. ولا سيما في المغازي. حديثه عندي صحيح. لم أجد له إلا حديثين منكرين. وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة. وقال النسائي: ليس بالقوي وقال محمد بن عبد الله بن تمير: رمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه. وقال أبو داود: قدري معتزلي، وقال الدارقطني: لا يحتج به.

قال الذهبي: قلت: وكذبه مالك ويحي القطان ووهيب ابن خالد.

قلت: الحق في حديث محمد بن إسحاق هو ما قاله الذهبي، فإن الرجل كان ثقة علماً من الأعلام راوية حافظاً، ومن تكلم فيه إنما تكلم فيه إما لخصومة وقعت بينه وبينه كمالك بن أنس، وإما تكلم فيه بجرح غير مفسر وهو مردود. أو تكلم فيه تبعا لغيره ممن تكلم فيه. وقد استوفى الكلام على ما جرح به ابن إسحاق وبين فساده وعدم الالتفات إليه، الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه «عيون الأثر في فنون المغازي

والسير » فراجعه تستفد .

وقد وقع من الذهبي رحمه الله تعالى تضارب في القول وتناقض في الحكم على حديث ابن إسحاق .

ففي « الميزان » حكم بأن حديثه حسن صالح، وما انفرد به ففيه نكارة . وفي ديوان الضعفاء قال: حديثه صحيح عندي ولم أجد له إلا حديثين منكرين .

وفي « تذكرة الحفاظ » خالف هذا وقال: والذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يشذ بأشياء. وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام نعم ولا بالواهي بل يستشهد به .

فهذا لا يتفق مع قوله سابقاً: إن حديثه حسن صالح كما في الميزان، وقوله في ديوان الضعفاء: حديثه صحيح .

لأن الذي يستشهد بحديثه فلا يكون حجة في الحلال والحرام ولا يكون حديثه صحيحا .

وكيفما كان الحال، فالصواب في قوله في « ديوان الضعفاء » الذي حكم فيه بصحة حديث محمد بن إسحاق كما هو ظاهر لكل باحث .

مات محمد بن إسحاق سنة إحدى وخمسين ومائة . وقيل سنة اثنتين والله تعالى أعلم .

وأما حجاج بن أرطأة، فذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من « طبقات المدلسين » فقال: حجاج بن

أرطاة الفقيه الكوفي المشهور، أخرج له مسلم مقرونا. ووصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء، وممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك ويحي بن القطان ويحي بن معين وأحمد، وقال أبو حاتم: إذا قال حدثنا فهو صالح وليس بالقوي.

وذكره البرهان الحلبي في «التبيين»، فقال: حجاج بن أرطاة مشهور به عن الضعفاء، توفي سنة سبع وأربعين ومائة.

قلت: روى له مسلم مقروناً والأربعة. وذكره الذهبي في الطبقة الخامسة من «تذكرة الحفاظ» فقال: حجاج بن أرطأة الإمام مفتي العراق أبو أرطاة النخعي الكوفي أحد الأعلام سمع عن الشعبي حديثاً واحداً ومن الحكم وعطاء ابن أبي رباح وعمرو بن شعيب وطائفة وقد أفتى وله ست عشرة سنة، وولي قضاء البصرة وكان من أوعية العلم، لكنه ليس بالمتقن لحديثه، وكان أيضا يدلس لم يخرج له البخاري وقرنه مسلم بآخر وكان فيه تيه وسؤدد فكان يقول: أهلكني حب الشرف، قال يحي بن سعيد القطان: هو وابن إسحاق عندي سواء، وقال أبو حاتم: صدوق يدلس عن ضعفاء. وقال النسائي: ليس بالقوي، قال حماد بن زيد: كان حجاج أسرد للحديث من سفيان الثوري. وقال أبو حاتم: إذا قال حدثنا فلا يرتاب في صدقه. قال حفص بن غياث: سمعت

حجاجاً يقول: ما خاصمت قط، ولا جلست إلى قوم يختصمون. ومن تيهه ما روى عبدالله بن إدريس عنه، أنه سمعه يقول: لا تتم مروءة الرجل حتى يدع الصلاة في الجماعة. قال الذهبي: قبح الله هذه المروءة التي هي كبر على خلق الله تعالى.

قال يحيي بن آدم: حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع قال: قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أرطاة وابن إسحاق فإنهما حافظان.

وقال في «الميزان»: حجاج بن أرطاة الفقيه أبو أرطاة النخعي أحد الأعلام على لين في حديثه، له عن الشعبي حديث واحد، وعن عطاء وعمرو بن شعيب ونافع وطائفة كثيرة.

وقد أطال بعض الشيء في أخباره، ونقل عن ابن حبان أنه تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد.

قال الذهبي: كذا قال ابن حبان وهذا القول فيه مجازفة، قال: وقد طول ابن حبان وابن عدي ترجمته وأفادا، وأكثر ما نقم عليه التدليس وفيه تيه لا يليق بأهل العلم. قال النسائي: وذكر المدلسين الحجاج بن أرطاة والحسن وقتادة وحميد ويونس بن عبيد وسليمان التيمي الخ ما قال.

قلت: من طعن في حجاج بغير التدليس فقد جازف

وبالغ، فإنه كان صدوقاً حافظاً فقيها، روى عنه الأئمة ولعل الشيخين لم يخرجا حديثه لما قيل فيه من سوء حفظه، ولهذا روى له مسلم مقرونا بغيره.

وروى له البخاري في «الأدب المفرد» ولو كان متروكا كما قال ذلك من قال لما عرج على حديثه. فالصواب في حجاج ما قال ابن عدي:

إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره وربما أخطأ في بعض الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه وقد وهم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فقال في ترجمة حجاج بن أرطاة من «تهذيب التهذيب» وقد رأيت له في البخاري رواية واحدة متابعة تعليقا في كتاب العتق.

قلت: وهذا وهم من الحافظ كما قلت. وذلك أن حجاجاً الذي ذكر البخاري متابعته في كتاب العتق هو: حجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول، صاحب نسخة عن قتادة، لا حجاج بن أرطاة كما يعلم من مراجعة باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة من صحيح البخاري، والذي أوقع الحافظ في هذا الوهم فيما يظهر أنه وقف على متابعة حجاج بن أرطاة لسعيد بن أبي عروبة فيمن تابعه عن قتادة في ذكر الاستسعاء كما أخرجه الطحاوي. فذهب ذهنه إلى أن ذلك وقع في الصحيح أيضا.

والدليل على هذا أنه لم يذكر حجاج بن أرطاة في مقدمة الفتح في ذكر الرجال الذين طعن فيهم من رجال الصحيح، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو المتابعات والاستشهادات فتنبه لهذا والله تعالى أعلم. مات سنة خمسة وأربعين ومائة. رحمه الله تعالى.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

ثم أبو سعدٍ هو البَقَّالُ عِكْرِمةُ الصغيرُ يا هِلالُ

قلت: أبو سعد البقال ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من «طبقات المدلسين» فقال: سعيد بن المرزبان أبو سعد البقال من أتباع التابعين، ضعيف مشهور بالتدليس. وصفه به أحمد وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم.

وذكره البرهان الحلبي في «التبيين» في الأسماء فقال: سعيد بن المرزبان قال أبو زرعة: صدوق يدلس ذكره الذهبي في ميزانه، وذكره أيضا في الكنى، فقال: أبو سعد البقال واسمه سعيد بن المرزبان متكلم فيه، قال ابن المبارك: قلت لشريك بن عبدالله النخعي: تعرف أبا سعد البقال؟

قال: والله إني أعرفه عالي الإسناد، وأنا حدثته عن عبدالكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، وروى عن عبد الله بن معقل عن ابن مسعود حديث: الندم توبة. فتركني وترك عبدالكريم وزياد بن أبي مريم. وروى عن عبدالله بن معقل عن ابن مسعود الحديث.

قلت: وقع ذكره هنا في الكنى في «التبيين» بلفظ ابي سعيد بياء بعد العين وهو خطأ وصوابه أبو سعد كما ذكر الذهبي وقد روى له البخاري في الأدب، والترمذي وابن ماجه، وروى عن أنس وأبي وائل وأبي عمرو الشيباني وعكرمة وأبي سلمة بن عبدالرحمن ومحمد بن أبي موسى وجماعة.

قال أبو زرعة: لين الحديث مدلس قيل: هو صدوق؟ قال: نعم كان لا يكذب. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال الفلاس: متروك. وقال ابن عدي: هو في جملة ضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك، وقال الساجي: صدوق فيه ضعف. مات سنة بضع واربعين ومائة.

وأما عكرمة الصغير فهو: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام المخزومي تابعي مشهور. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين.

وقال: وصفه بذلك الذهبي في أرجوزته، والعلائي في المراسيل، وذكره البرهان الحلبي في «التبيين»، وقال: ذكره العلائي عن الذهبي في أرجوزة يسمي فيها غالب المدلسين، والأرجوزة للذهبي في المدلسين لم أرها أنا وإنما رأيت أرجوزة فيهم، ذكر لي شيخنا الحافظ سراج الدين ابن الملقن القاهري أنها لأبي محمود المقدسي وهي عندي. ولم

يذكره في القصيدة المشار إليها .

قلت: روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، روى عن أبيه وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وأبي الطفيل ومالك بن أوس بن الحدثان وسعيد بن جبير وجعفر بن المطلب ابن أبي وداعة وغيرهم. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والبخاري وابن سعد، وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من ابن عباس، وقال أبو زرعة: عكرمة بن خالد عن عثمان مرسل . وقال ابن أبي حاتم: قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من عمرو، وسمع من ابنه .

قلت: ولم أر من وصفه بالتدليس من المتقدمين اللهم إلا أن يكون قول أحمد: إنه لم يسمع من ابن عباس، وكذلك قول أبي زرعة: حديثه عن عثمان مرسل، وقول أحمد أيضا: لم يسمع من عمرو، فتكون روايته عن هؤلاء مدلسة على قول أحمد وأبي زرعة والله أعلم، والرجل معروف ثقة كما قال الذهبي رحمه الله تعالى .

وقد وهم ابن حزم رحمه الله تعالى فضعفه، ظانا أنه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزومي، قريب صاحب الترجمة وهو ضعيف منكر الحديث . وقد تبع ابن حزم في هذا الوهم الساجي في كتاب الضعفاء له، كما بين ذلك الحافظ ابن القطان الفاسي .

انظر «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر

قال الذهبي: مات قبل العشرين ومائة، وإنما وصف الذهبي رحمه الله تعالى عكرمة بن خالد بالصغير للتمييز بينه وبين عكرمة البربري، مولى ابن عباس فإنه كان من كبار التابعين، روى عن جماعة من الصحابة وله ترجمة كبيرة في كتب الرجال. وقد اتهموه برأي الخوارج بل قالوا: إن خوارج المغرب عنه أخذوا بدعتهم. وهو من رجال البخاري وتحاشى مسلم حديثه. وطعنوا فيه أيضا بأمور أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح مع الجواب عنها.

وفي المدلسين أيضا عكرمة بن عمار اليمامي من صغار التابعين وصفه أحمد والدارقطني بالتدليس. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين.

وروى له مسلم والأربعة، وعلق له البخاري في صحيحه وذكره الحافظ في مقدمة الفتح فيمن علق لهم وقال: مشهور مختلف فيه له موضع واحد معلق.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

ثم ابن واقد حسينُ المروزي وابنُ أبي عروبة اصغ تفز

قلت: الحسين بن واقد المروزي أحد الثقات، من أتباع التابعين، وصفه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي بالتدليس - كذا قال الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» -، وذكره في المرتبة الأولى، وذكره البرهان الحلبي في

« التبيين »، وقال: ذكره أبو يعلى الخليلي ممن يدلس.

قلت: روى له البخاري تعليقا، ومسلم والأربعة. قال الحافظ في مقدمة الفتح: وثقه يحي بن معين وآخرون واختلف فيه قول أحمد وله موضع واحد في فضائل القرآن.

وذكره في « التهذيب » وقال: روى عن عبد الله بن بريدة وثابت البناني وثمامة بن عبدالله بن أنس وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير وعمرو بن دينار وأبي غالب صاحب أبي أمامة، وأيوب السختياني وأيوب بن خوط وغيرهم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من خيار الناس وربما أخطأ في الروايات.

مات سنة تسع وخمسين ومائة، ويقال: سبع وخمسين ومائة.

وأما ابن أبي عروبة فهو: سعيد بن أبي عروبة ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من « طبقات المدلسين » وقال: رأى أنساً رضي الله تعالى عنه، وأكثر عن قتادة وهو ممن اختلط، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس.

وذكره البرهان الحلبي في « التبيين » وقال: مشهور بالتدليس ذكره غير واحد.

قلت: روى له الستة وذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في الطبقة الخامسة فقال: سعيد بن أبي عروبة مِهران الإمام

الحافظ أبو النضر العدوي مولاهم البصري أحد الأعلام.

حدث عن الحسن ومحمد بن سيرين وأبي نضرة العبدي وأبي رجاء العطاردي والنصر بن أنس وقتادة ومطر الوراق وخلق كثير ثم قال: وهو أول من صنفَ الأبواب بالبصرة.. قال أحمد: لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ. وقال ابن معين: هو أثبت الناس في قتادة، وانظر بقية كلامه. وله ترجمة مطولة في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

وابن أبي عروبة كان من الأئمة الثقات الحفاظ الأعلام من غير منازع واتفق الأئمة على الرواية عنه وتخريج أحاديثه في الصحاح لكن اختلط في آخر عمره اختلاطاً قبيحاً جداً، فلأجل ذلك تركوا حديث من روى عنه بعد الاختلاط. أو من لم يعرف هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، وأما من روى عنه قبل الاختلاط فحديثه مجمع على صحته.

ولأجل هذا ترجم الذهبي لسعيد في الميزان لما رمي به من الاختلاط. فقال: سعيد بن أبي عروبة إمام أهل البصرة في زمانه، أبو النضر مولى بني عدي. واسم أبيه مهران، وله مصنفات لكنه تغير بأخره ورمي بالقدر وأطال في ذكر أخباره.

وقال: قال أحمد: لم يسمع سعيد من الحكم ولا من حماد

ولا من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من إسماعيل بن أبي خالد ولا من عبيدالله بن عمرو ولا من أبي بشر ولا من زيد بن أسلم ولا من أبي الزناد. وقد حدث عنهم كلهم - يعني يقول عن - ويدلس.

وذكره الحافظ في مقدمة الفتح في الفصل التاسع وهو في سياق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح مع الجواب عن الاعتراضات فقال:

سعيد بن أبي عروبة، واسمه مهران العدوي أبو النضر البصري، من كبار الأئمة. وثقه الأئمة كلهم إلا أنه رمي بالقدر وقال العجلي: كان لا يدعو إليه وكان قد كبر واختلط الخ.

مات سعيد سنة ست وخمسين ومئة قال الذهبي في الميزان: وهو في عشر الثمانين.

ثم قال الذهبي رحمه الله تعالى:

وليد مسلم حكى بقيّه في حذف واه خَلّةٌ دنيّهْ

قلت: الوليد بن مسلم ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين. فقال: الوليد بن مسلم الدمشقي معروف، موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق.

وذكره البرهان الحلبي في «التبيين». فقال: الوليد بن مسلم الدمشقي كذلك ويعاني التسوية التي تقدم صفتها وحكمها.

قلت: روى له الستة، وذكره الحافظ الذهبي في الطبقة السادسة من «تذكرة الحفاظ». فقال: الوليد بن مسلم الإمام الحافظ عالم أهل دمشق، أبو العباس الأموي مولاهم. الدمشقي. ولد سنة تسع عشرة ومئة، وسمع يحيي بن الحارث الذماري وقرأ عليه وثور بن يزيد وابن عجلان وهشام بن حسان وابن جريج والمثنى بن الصباح ويزيد بن أبي مريم وصفوان بن عمرو، والأوزاعي وخلقا كثيراً.

ثم قال: صنف التصانيف والتواريخ وعُني بهذا الشأن أتم عناية، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت في الشاميين أعقل منه. وقال ابن جوصا: لم نزل نسمع أنه من كتب مصنفات الوليد صلح أن يلي القضاء وهي سبعون كتاباً.

وقال أبو مسعر وغيره: الوليد مدلسٌ ربما دلس عن الكذابين. ثم قال بعد أن ذكر ثناء الأئمة عليه بالحفظ والورع والدين قلت: لا نزاع في حفظه وعلمه، وإنما الرجل مدلس فلا يحتج به إلا إذا صرح بالسماع.

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: الوليد بن مسلم الدمشقي مشهور متفق على توثيقه في نفسه وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية.

وقال الذهبي في «الميزان»: الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي، مولى بني أمية أحد الأعلام. وعالم أهل الشام، وله مصنفات حسنة. وقال أبو مسهر: الوليد مدلس وربما

دلس عن الكذابين .

قال الذهبي : إذا قال الوليد عن ابن جريج أو عن الأوزاعي فليس بمعتمد ، لأنه يدلس عن كذابين فإذا قال حدثنا فهو حجة .

وقوله: حكى بقية في حذف واه . يشير به إلى ما وصف به الوليد بن مسلم من تدليس التسوية وهو أفحش أنواع التدليس وأقبحه .

وقد تقدم في المقدمة تعريفه وهو أن يكون بين الثقة والثقة في السند راو ضعيف واه ، فيحذفه المدلس ويجعل رجال السند كلهم ثقات ، بحيث يروج أمره على من لم يكن من أهل الحديث المطلعين على علله فيحكم بصحته .

ولذلك كان القدماء يسمونه تجويداً ، فيقولون جوده فلان أي ذكر من فيه من الأجواد ، وحذف غيرهم من الأدنياء .

وسمي تسوية أيضاً لأجل هذا ، لأن المدلس جعل السند بحذف الراوي الضعيف منه في مستوى واحد رجاله كلهم ثقات .

ومن أجل هذا كان تدليس التسوية شر أنواع التدليس ، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس . ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ، وفي هذا غرور شديد . وقد اعترف

الوليد بن مسلم بأنه كان يدلس تدليس التسوية وعرف به.

قال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري وعن الأوزاعي عن يحي بن سعيد الأسلمي، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبدالله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري ابراهيم بن مرة وقرة.

قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء. قلت فإذا روى هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي.

فهذا مراد الذهبي بقوله في المنظومة حكى بقية في حذف واه.

وقوله: خلة دنيّة: لعل صوابه[1] أخلت دينه يعني هذه التسوية التي كان يعملها فيما يرويه عن الضعفاء عن الأوزاعي تقدح في الدين، إن كان يقصد بها التعمية وترويج حديث الضعفاء.

هذا ما ظهر لي في قوله هذا، وأنا لم أقف على نسخ متعددة من هذه المنظومة حتى أعرف الحقيقة من اللفظ المذكور.

وعلى كل حال فالوليد بن مسلم من المعروفين بتدليس

(١) بل الصواب «خلة دنية» كما في نسختين خطيتين من طبقات الشافعية للسبكي، والمعنى أن تدليس التسوية خصلة ذميمة.

التسوية كما اعترف هو بذلك للهيثم بن خارجة، وعابه أهل الجرح بذلك، قال الدارقطني: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي. فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات، وما أشار إليه الذهبي بقوله: أخلت دينه ـ إن ثبتت هذه العبارة في المنظومة ـ ليس على ظاهره في الطعن في دين الوليد بن مسلم المجمع على توثيقه وعدالته. لا سيما وقد وقع هذا النوع من التدليس من جماعة من الأئمة الكبار كالأعمش والثوري ولكن يسيراً وقد اعتذر الذهبي في الميزان عمن حصل منه هذا من الثقات بأنهم فعلوا ذلك اجتهادا وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب، وقد تقدم ذلك في المقدمة.

ثم إن ما وقع من حديث هؤلاء في «الصحيحين» فهو مما لا يدخل في هذا الباب، لأن الشيخين البخاري ومسلماً لم يدخلا من روايات المدلسين في «صحيحيهما»، إلا ما صرحوا فيه بالتحديث والسماع أو المعنعن الذي ثبت اتصاله من طرق أخرى عندهم، وقد يذكرانها عقب السند المعنعن كما هو صنيع البخاري، وقد يكتفيان بما ثبت من ذلك عندهما كما هو غالب صنيع مسلم فإنه يذكر حديث المدلس المعنعن في بعض الأحيان. كما يفعل في رواية أبي الزبير عن جابر من غير رواية الليث بن سعد عنه. ولا يتبعها بما يثبت سماع أبي الزبير ذلك الحديث من جابر. لما ثبت عنده

من طرق أخرى اتصاله ولم يذكرها اكتفاء بذلك.

ولهذا تجدُ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح يبين اتصال عنعنة المدلس الواقعة في الصحيح بما لا يبقى معه شك في ذلك. وكذلك في الفصل الذي تكلم فيه على الرجال الذين طعن فيهم من رجال الصحيح من مقدمة الفتح فارجع إليه تستفد.

وكذلك الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره على الصحيح، فإنه تعرض لما يزيل اللَّبس للباحث في مثل هذا الموضوع.

واعلم أنه لابد في تدليس التسوية من أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، قد اجتمع الشخص منه بشيخ شيخه في ذلك الحديث. كما تقدم في تسوية الوليد بن مسلم، فإنه روى عن الأوزاعي. ما لم يسمعه منه مما رواه عنه الضعفاء يحذف فيه الواسطة ويدلس السند تدليس تسوية. ويأتي بالعنعنة التي توهم السماع، والذي لا يعرف ذلك يظن أن الحديث صحيح لأنه من رواية ثقة عن ثقة.

ولهذا قال الذهبي: ما قال فيه الوليد حدثنا وسمعت فهو صحيح، وما قال فيه عن الأوزاعي أو ابن جريج فليس بحجة، لأنه يدلس عن الكذابين.

وبهذا تم هذا التعليق الوجيز على منظومة الذهبي في

المدلسين والحمد لله تعالى على توفيقه.

ولنذكر بعد هذا خاتمة تشتمل على فوائد وزوائد يحتاج إليها الباحث ويكمل بها الكلام في الموضوع. والله تعالى المعين لا رب غيره.

الخاتمة وفيها مسائل

الأولى: رُمي بالتدليس عدد كبير من الرواة المتقدمين والمتأخرين، وهو ليس بجرح في صاحبه إلا إذا وقع بصيغة صريحة لا تَجَوُّزَ فيها، لأنه يكون حينئذ كذباً.

وأما إذا وقع بالألفاظ المحتملة للسماع وغيره، كعن، وقال، وأن، فلا يعد جرحاً.

ولهذا احتج الشيخان بعدد من الرواة الذين رموا بالتدليس كالأعمش وقتادة وأبي الزبير وغيرهم كثير.

لكن حكم من ثبت عنه التدليس من الثقات أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث. قال الحافظ: على الأصح.

قلت: وما وقع في «الصحيحين» من حديث المدلسين بالعنعنة فمحمول على أنه ثبت سماعه من طرق أخرى كما أشار إلى ذلك الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في ألفيته:

وما أتانا في الصَّحيحين بعَن فحملُه على ثُبُوتِهِ قَمَنْ

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في المقدمة.

وأما تدليس التسوية ويسمى التجويد كما كان يسميه الأقدمون فيقولون: جوده فلان.

وهو ـ كما تقدم في المقدمة ـ أن يحذف المدلس ما في السند من الضعفاء ويجعله كله من روايات الثقات.

ولهذا سماه الأقدمون تجويداً لأنه ذكر ما فيه من الأجواد وحذف غيرهم.

وسماه ابن القطان تسوية وقد تقدم معنى ذلك في المقدمة فهذا النوع من التدليس ـ وهو شر أنواعه ـ قادح في صاحبه وقال الحافظ ابن حجر: لا شك أنه جرح.

وقال الحافظ السيوطي في ألفية المصطلح:

وشرّه التجويدُ والتسويةُ إسقاطُ غيرِ شيخه ويثبت
كَمِثْلِ عَنْ وذاك قطعاً يجَرحُ .... الخ.

لأن الواقف على السند بعد التسوية يحكم بصحته لا سيما إن كان الثقة الأول لا يعرف بالتدليس. فيقع الاغترار بالحديث وينتشر ويروج بين الناس على أنه صحيح لا علة فيه مع أنه ضعيف وربما كان موضوعاً، لكون المحذوف من سنده غير ثقة.

وممن اشتهر بفعل هذا النوع من التدليس بقية بن الوليد والوليد بن مسلم. ووقع من الأعمش والثوري لكن اعْتُذِرَ عنهما بأنهما كانا يفعلان ذلك في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفاً عند غيرهما فيحذفان ذلك الراوي لئلا يضيع حديثه لو عرف اسمه لضعفه عند الناس وجزمهما بعدالته.

وهذا له وجه، وهو شبيه بتوثيق المبهم كقول الشافعي رضي الله تعالى عنه: حدثني الثقة أو الثقة عندي أو من لا أتهم. وكذلك يقول مالك في عدد من شيوخه، فمن يعمل

بمثل هذا التوثيق له أن يعمل بحديث الأعمش وسفيان الثوري الذي يحذفان من سنده الثقة عندهما.

وقد قيل: إن الإمام مالكا رحمه الله تعالى كان يستعمل هو الآخر تدليس التسوية، فيحذف الراوي الضعيف من السند ويجعله عن الثقات إلى منتهاه. ومثلوا لهذا بما وقع من رواية مالك عن ثور بن زيد الديلي عن عبدالله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رمضان فقال: « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه » الحديث.

فقالوا: الحديث محفوظ لعكرمة عن ابن عباس وإنما رواه ثور عن عكرمة، ولكن مالكاً كان يكره الرواية عن عكرمة لكلام الناس فيه، فاسقطه من السند وجعله من رواية ثور بن زيد عن ابن عباس.

وقد غفل من رمى مالكا رحمه الله تعالى بهذا عن المقرر عند أهل الحديث بما يثبت به تدليس التسوية، وهو أن يكون كل من الثقات الذين حُذِفَتْ بينهم الوسائط، من ذلك الإسناد الذي وقعت فيه التسوية، قد اجتمع الشخص منه بشيخ شيخه في ذلك الحديث. وهذا مفقود في رواية مالك عن ثور عن ابن عباس فإن ثور بن زيد لم يجتمع بابن عباس. وروايته عنه مرسلة فلا يجوز على هذا أن يقال إن مالكا دلس في هذا تدليس تسوية. لعدم وجود الشرط المقرر في ذلك.

ولهذا فرّق أهل الحديث في الحكم بين قولنا تدليس التسوية بإضافة التدليس إلى التسوية وبين قولنا تسوية بدون إضافة تدليس إليه. فالإطلاق الأول وهو تدليس التسوية لا يقال إلا في السند، الذي يكون الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط منه قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث.

وأما الاطلاق الثاني وهو التسوية بدون إضافة التدليس إليها، فلا يحتاج فيها إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك في حديث ثور عن ابن عباس المذكور، فإن ثوراً لم يجتمع بابن عباس، فلهذا كان مالك لم يقع في تدليس التسوية أصلاً بل ولا في غيره كما هو معلوم. وإنما وقع في هذا الذي ذكرته ولا يسمى تدليساً عند التحقيق. بل هو نوع من الانقطاع كما لا يخفى.

ولهذا لما ذكر الحافظ في «طبقات المدلسين» الإمام مالكا، وقد ذكره في الطبقة الأولى وهي من لم يوصف بذلك إلا نادراً.

قال الحافظ: يلزم من جعل التسوية تدليساً أن يذكره، فيهم، لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس. وكان يحذف عكرمة. وقع ذلك في غير ما حديث في «الموطأ» يقول: عن ثور عن ابن عباس. ولا يذكر عكرمة وكذا كان يسقط عاصم بن عبيدالله من إسناد

آخر ذكر ذلك الدارقطني. وأنكر ابن عبدالبر أن يكون ذلك تدليساً. اهـ. كلام الحافظ. وهو ظاهر فيما قلت من أن التسوية غير تدليس التسوية.

وحكي عن ابن عبد البر أنه أنكر أن يكون ذلك تدليسا وهذا هو الموافق للمقرر في المسألة كما تقدم. ولكن يبقى البحث هنا: هل هذه التسوية وإن لم تكن تدليسا يجوز للراوي أن يعملها؟ لأنها لا تخرج عن كونها إرسالا. فذلك جائز أم لا؟ والذي يظهر من كلام الخطيب في «الكفاية» أن هذه التسوية التي كان يصنعها مالك لا تجوز.

فقد قال: ويقال إن ما رواه مالك بن أنس عن ثور بن زيد عن ابن عباس كان ثور يرويه عن عكرمة عن ابن عباس، وكان مالك يكره الرواية عن عكرمة، فأسقط اسمه من الحديث وأرسله وهذا لا يجوز - وإن كان مالك يرى الاحتجاج بالمراسيل - لأنه، قد علم أن الحديث عمن ليس بحجة عنده اهـ.

قلت: ويمكن الجواب عن الإمام مالك بأن ثوراً معروف عند الرواة بأنه لم يلق ابن عباس ولا سمع منه، فإذا وقع في السند روايته عن ابن عباس كان ذلك كافياً في التوقف عن الأخذ به حتى يعلم مخرجه. وهذا من الأسباب التي كان السلف يرسلون من أجلها الأسانيد

المتصلة عندهم. ليبحث الطالب عن مخرجها وليعلم عمن أرسلت، فلعل مالكاً صنع هذا في رواية ثور عن ابن عباس لأجل هذا. وأهل الحديث لهم في الرواية وأسانيد الحديث فنون ومقاصد قد يخفى على المبتدىء فائدتها.

ولكن عند النظر والبحث في علم الحديث يظهر ذلك فلا ينبغي التسرع إلى الاعتراض عليهم.

وقول الحافظ في «طبقات المدلسين» في شأن تسوية الإمام مالك وقع ذلك في غير ما حديث في «الموطأ» يقول: عن ثور عن ابن عباس ولا يذكر عكرمة. فيه مبالغة فإن ما وقع من المرفوع في «الموطأ» من رواية يحيى بن يحيى الليثي لا يزيد على حديث واحد. وهو حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال». الحديث.

فهذا الحديث المرفوع الذي وقع في «الموطأ» من رواية يحيى بن يحيى الليثي من طريق ثور عن ابن عباس والباقي وهو ثلاثة فأحدها مسند وهو ما رواه مالك عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث سالم، مولى ابن مطيع عن أبي هريرة قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة» الحديث.

والثاني منقطع وهو مالك عن ثور بن زيد الديلي انه قال: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

« أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية » . الحديث

والثالث: منقطع أيضاً وهو: مالك عن حميد وثور بن زيد أنهما أخبراه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قائما في الشمس » . الحديث

ووقع في رواية غير يحيى بن يحيى للموطأ زيادة حديث آخر مرفوع أيضاً من رواية ثور بن زيد. وهو ما رواه مالك عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله » .

فقول الحافظ: وقع في غير ما حديث في « الموطأ » فيه ما فيه لما علمت، نعم، إن أراد بذلك غير المرفوع، فيمكن أن يسلم، ولكن قوله: في غير ما حديث يمنع هذا، كما هو معلوم فإن الموقوف لا يطلق عليه في الاصطلاح حديث، والمقصود أن رَمْيَ مالكٍ بالتدليس لا يوجد ما يدل عليه ولهذا لم يذكره البرهان سبط بن العجمي في كتابه: « التبيين لأسماء المدلسين » .

ويدل على هذا أيضاً أنه لم يحذف عكرمة لأجل التدليس، وإنما لأمر عرض، واتفق أنه ذكره في « الموطأ » في كتاب الحج فلو ترك ذكره في الحديث السابق لأجل ما قيل فيه لما ذكره في كتاب الحج مصرحاً باسمه ومختاراً

روايته عن ابن عباس في الباب عما رواه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مخالفاً لما رواه عكرمة عنه.

وعطاء من سادات التابعين وأجلهم في علم المناسك ومع ذلك رجح مالك رواية عكرمة عن ابن عباس على روايته فقال في «الموطأ» في باب هدي من أصاب أهله قبل أن يفيض. عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة.

ثم روى مالك بعده عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس أنه قال الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي ثم قال مالك: إنه سمع ربيعة بن أبي عبدالرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس.

قال مالك: وذلك أحب ما سمعت - أيْ في ذلك - وليس بعد هذا بيان في أن مالكاً رحمه الله تعالى لم يدلس في السند السابق عكرمة لأجل كلام الناس فيه. إذ لو كان فعل ذلك هناك لأجل هذا لما رجح روايته هنا على رواية عطاء. وقال عنها: إنها أحب ما سمع في ذلك إليه. فلأجل هذا يجب على المشتغل بالحديث ألا يتسرع في الحكم على الرجال بما يراه من غير أن يبحث فيه ويعرف أصله وهل له سند ودليل أو هو فلتة صدرت من غفلة رجل وقلده فيها غيره.

قال الحافظ الجليل المتقن أبو عمر بن عبدالبر في «التمهيد»، في كلامه على حديث ثور بن زيد عن ابن عباس في الصيام وقد تقدم، ما نصه:

«هكذا هذا الحديث في «الموطأ» عند جماعة للرواة عن مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس ليس فيه ذكر عكرمة والحديث محفوظ لعكرمة عن ابن عباس وإنما رواه ثور عن عكرمة، وقد روي عن روح بن عبادة هذا الحديث عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رمضان ثم ساقه إلى آخره سواء».

وليس في الموطأ في هذا الاسناد عكرمة. وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه.

ولا أدري صحة هذا لأن مالكاً قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسألة وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة، وروى مالك عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس: أنه سئل عن رجل وقع على امرأته وهو بمنى قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة.

وروى مالك أيضا عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة

مولى ابن عباس قال: أظنه عن ابن عباس أنه قال: الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي، وبه قال مالك انظر «التمهيد» ٢/ ٢٦.

وهكذا الأمر في عاصم بن عبيدالله الذي ذكر الحافظ عن الدارقطني أن مالكا دلسه أو سوّاه، فحذفه من إسناد ذكر فيه. فإن رمي مالك بأنه حذفه لأجل ضعفه باطل لأمرين:

أولهما: أن مالكا كان لا يروي إلا عن الثقات عنده من أهل المدينة كما هو معروف معلوم عنه.

فالقول بأنه حذفه لضعفه لا يتم إلا بعد ثبوت ضعفه عنده وهذا بعيد على حسب ما تقرر من أمره من كونه لا يروي إلا عن الثقات من أهل المدينة حتى قال سفيان بن عيينة: كنا في المدينة لا نأخذ عن الرجل من أهلها حتى نرى مالكا أخذ عنه، فعلى هذا إنما حذفه مالك لغرض من الأغراض المعروفة عند أئمة الحديث في روايتهم الحديث، تارة مسنداً وتارة مرسلاً وتارة أخرى يحكونه بلاغاً كما هو مذكور في محله.

وقد تقدم أن مقاصدهم في ذلك شريفة مفيدة في علم الإسناد، يعلمها من أتقن هذا الفن.

ثانيهما: أن مالكا صرح بالرواية عن عاصم بن عبيدالله كما في الموطأ من رواية علي بن زياد.

ففي كتاب الزكاة /١٣٩/ عن مالك عن عاصم بن عبيدالله بن عاصم أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً يذبح شاة وقد اضجعها وهو يحد شفرته. فضربه عمر بالدرة قال: فهلا فعلت ذلك قبل أن تذبحها.

فدل هذا على أن حذفه من سند وقع ذكره فيه لا لأجل ضعفه وكونه لم يذكر في رواية يحي بن يحي لا يضر مطلقاً، فإن الموطأ رواها عن الإمام مالك رحمه الله تعالى بعدد لا يحصى من الرواة. وكل واحد منهم يذكر في روايته عنه مالا يذكره الآخر لاختلاف أزمنة تحمّلهم.

وكان مالك في كل آن يزيد وينقص فيأخذ كل راو عنه في وقت سماعه منه مالم يأخذه الآخر وهذا معلوم. وللدارقطني جزء في اختلاف الموطآت ينبغي الوقوف عليه.

ولازالت نسخ من روايات الموطأ المختلفة موجودة في المكتبات في أقطار البلاد الإسلامية.

وقد طبع منذ زمان في الهند ثم في مصر موطأ مالك من رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة.

وطبع شرحه لمحدث الهند العلامة عبدالحي اللكنوي رحمه الله تعالى.

وطبعت حديثاً قطعة من الموطأ رواية ابن زياد التونسي وقد تتبع روايات الموطأ الموجودة في المكتبات في سائر البلاد الإسلامية ووقف عليها وأخذ صور أغلبها العلامة

الباحث المفيد صاحب الهمة العالية الشريف السيد محمد بن علوي المالكي الحسني من علماء مكة وأشرافها وتكلم عن الاختلاف الواقع فيها في كتابه «أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك» وقد أفاد فيه وأجاد. وقرب الأقصى من ذلك في لفظ موجز وتقرير لطيف.

فيجب على كل مالكي أن يعتني به وعلى كل طالب حديث ومشتغل بالتخريج أن يقتنيه وقد طبع على نفقة أمير دولة قطر الشيخ خليفة آل ثاني. وقد أهداني نسخة منه لما زارني بمنزلي بطنجة.

المسألة الثانية:

ليس كل من رُمي بالتدليس على حد سواء في التوقف عن كل ما قال فيه «عن» أو «قال» أو «أن» المحتملة للسماع وغيره.

بل هم طبقات ومراتب قال الحافظ العلائي:

أولها: من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً بحيث إنه ينبغي أن لا يعد فيهم كيحي بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وابن عقبة.

وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع. وذلك إما لامامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة.

وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل ابن أبي خالد . وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحي بن أبي كثير وابن جريج ، والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم .

ففي « الصحيحين » وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير ما ليس فيه التصريح بالسماع . وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ عن ونحوها من شيخه . وفيه نظر بل الظاهر أن ذلك لبعض ما تقدم آنفا من الأسباب ، قال البخاري : لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا ما أقل تدليسه .

وثالثها : من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع . وقبلهم آخرون مطلقا ، كالطبقة التي قبلها لأحد الاسباب المتقدمة ، كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي وأبي سفيان طلحة بن نافع وعبدالملك بن عمير .

رابعها : من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين . كابن إسحاق وبقية وحجاج بن أرطاة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم

ممن تقدم فهؤلاء الذين يحكم على ما رووه بلفظ «عن» بحكم المرسل كما تقدم.

وخامسها: من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس فرد حديثهم به لا وجه له، إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقّال ونحوهما فليعلم ذلك.

المسألة الثالثة:

قال الحاكم في «علوم الحديث»:

«أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم وكذلك أهل خراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر، لا يعلم أحد من أئمتهم دلس، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة. ونفر يسير من أهل البصرة فأما مدينة السلام بغداد فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث مثل أبي النضر هاشم بن القاسم وأبي نوح عبدالرحمن بن غزوان وأبي كامل مظفر بن مدرك. وأبي محمد يونس بن محمد المؤدب وهم في الطبقة الأولى من أهل بغداد لا يذكر عنهم وعن أقرانهم من الطبقة الأولى التدليس».

ثم الطبقة الثانية بعدهم الحسن بن موسى الأشيب، وسريج بن النعمان الجوهري ومعاوية بن عمرو الأزدي.

والمعلى بن منصور وأقرانهم من هذه الطبقة لم يذكر عنهم التدليس .

ثم الطبقة الثالثة : إسحاق بن عيسى بن الطباع ، ومنصور ابن سلمة الخزاعي ، وسليمان بن داود الهاشمي ، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمار ، لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس . ثم الطبقة الرابعة منهم مثل الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى وخلف بن هشام ، وداود بن عمر الضبي لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس .

ثم الطبقة الخامسة : مثل إمام الحديث أحمد بن حنبل ومزكي الرواة يحيي بن معين وصاحب المسند أبي خيثمة زهير بن حرب وعمرو بن محمد الناقد لم يذكر عن واحد منهم التدليس .

ثم الطبقة السادسة والسابعة : فلم يذكر عنهم ذلك إلى أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي فحدثني أبو علي الحافظ قال : كنت يوما عند أبي بكر بن الباغندي وهو يملي علي ، فقال لي أبو يزيد : عمرو بن يزيد الجرمي . فأمسكت عن الكتابة ثم أعاد ثانياً ، ثم قال : حديث سرار بن مجشر ، فقلت : قد أغناك الله تعالى عنه يا ابا بكر . فقد حدثناه أبو عبد الرحمن النسائي ، قال : حدثنا أبو يزيد . فإن أخذ أحد من أهل التدليس فعن الباغندي أخذه .

وقال ابن عبد البر في « التمهيد » : التدليس في محدثي

أهل الكوفة كثير . قال يزيد بن هارون: لم أر بالكوفة أحداً إلا وهو يدلس إلا مسعراً وشريكاً .

المسألة الرابعة:

قال ابن عبدالبر في مقدمة «التمهيد» ١٠/٢٨ : وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث: هو أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه، وسمع منه بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره، أو من بعض أصحابه عنه ولا يكون ذلك إلا عن ثقة. فان دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث. وكذلك إن دلس عمّن لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه.

قلت: فمن حدث عمن لم يلقه لا يكون تدليسا، مثل مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا وقالت طائفة من أهل العلم: هذا تدليس أيضا لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما. كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما. قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسة.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد»: فلو كان هذا تدليسا فما أعلم أحداً سلم منه في قديم الدهر، ولا في حديثه، اللهم إلا

شعبة ويحيي بن سعيد القطان فان هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة فهو القائل: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ذلك تدليساً وإنما هو إرسال، قالوا: وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي بكر وعمر وهو لم يسمع منهما، ولم يسم أحداً من أهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب.

قلت: وهذا هو الحق والصواب الذي يجب التمسك به. لأن التدليس يدور أمره على إيهام الراوي أنه سمع ممن حدث عنه، ويأتي بما يحتمل ذلك من العنعنة ونحوها، وهذا لا يحصل إلا بمن عرف لقاؤه إياه، وأما من لم يعرف له لقاء ممن روى عنه، فلا يسمى تدليسا، وإن كان معاصراً له كما هو مقرر في محله.

فرواية مالك عن سعيد بن المسيب لا يوجد فيها إيهام مطلقا، حتى تسمى تدليسا، لأن من المعروف أن مالكا رحمه الله تعالى لم يلق سعيد بن المسيب، ولا عاصره، لأن سعيد بن المسيب مات سنة مئة ومالك ولد سنة ثلاث وتسعين.

ومن كان حاله هكذا فلا تكون روايته عنه حتى من قبيل الإرسال الخفي، الذي عرفوه برواية معاصر لم يلق من

حدث عنه قال الحافظ أبن حجر رحمه الله تعالى في « شرح النخبة » والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل بما ذكر هنا . وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقِيٍّ لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما، ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لابد منه، إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين، لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعا، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا؟ وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في « الكفاية » يقتضيه وهو المعتمد اهـ .

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في « التدريب » في الكلام على تدليس الإسناد، بعد قول النووي رحمه الله تعالى: تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه، موهما سماعه قائلاً: قال فلان أو عن فلان ونحوه.

قال السيوطي بعد هذا، ما نصه: « فإن لم يكن عاصره

فليس الرواية بذلك تدليساً على المشهور».

المسألة الخامسة:

وقع في كلام للإمام أحمد بن حنبل لمز لشعبة بالتدليس وهو مما يستغرب جداً، فإن شعبة كان أشد الناس كراهة للتدليس واشتهر عنه أنه قال: لأن أخِرَّ مِنَ السماء أحب إلي من أن أقول قال فلان ولم أسمعه منه.

واشتهر عنه أيضا أنه قال: لأن أزني أحب إليّ من أن أدلس وقال أيضا: التدليس أخو الكذب فكيف يدلس من هذا حاله؟ والحق أن شعبة لم يقع في نوع من أنواع التدليس، وإنما الإمام أحمد قال ذلك ظنا منه لما سمع حديث مسكين بن بكير عن شعبة قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت فقال: قال أبو قزعة: حدثني مهاجراً المكي أنه سأل جابر بن عبدالله: اكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟.. الحديث. قال أحمد بن محمد الأصفر: القيته على أحمد بن حنبل، فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس، حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي قزعة بأربعة أحاديث هذا أحدها لم يذكر فيه عمرو ابن دينار.

قال الحافظ في خاتمة «طبقات المدلسين»: وهذا شيء قاله الإمام أحمد بن حنبل ظناً، والذي عندي أن شعبة لم يدلسه بل كان يسأل عمرو بن دينار فحدثه، ثم لقي أبا

قزعة فسأله عنه فحدثه به، والدليل على ذلك أنه صرح بسماعه منه لهذا الحديث فيما رواه أبو داود في السنن عن يحيي بن معين عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة سمعت أبا قزعة به اهـ. فظهر بهذا براءة شعبة من التدليس، وأنه من الأئمة الذين كانوا يستقبحونه كما ذكرنا فكيف يستعمله؟! وكلامه في ذم التدليس يُعد مبالغةمن غير شك، قال ابن الصلاح: وهذا إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.

قلت: ويمكن حمل كلامه في ذلك على تدليس التسوية، الذي يحذف فيه الراوي ما في السند من الضعفاء المتروكين ويجعل السند كله عن الثقات. فهذا لا شك مذموم قبيح فيه غش وترويج لأحاديث الكذابين، مع التعمية بعدم الاهتداء للساقط، لا سيما إذا كان السند خاليا من المدلسين كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

المسألة السادسة:

لمز أبو عبدالله بن مندة في جزء له في شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة، الإمامين البخاري ومسلماً بالتدليس، فقال في حق البخاري: أخرج في كتبه الصحيحة وغيرها قالْ لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس.

وقال في مسلم: كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه، قال

لنا فلان، وهو تدليس.

قلت: لم يوافق أحد من أهل العلم بالحديث ابن مندة على قوله هذا في البخاري ومسلم. كما قال الحافظان العراقي في «شرح الألفية»، وابن حجر في «طبقات المدلسين» بل قال الحافظ السيوطي في «التدريب»: وأفرط ابن مندة فقال: حيث قال البخاري قال لنا فهو اجازة، وحيث قال: قال فلان فهو تدليس، ورد العلماء عليه ذلك ولم يقبلوه.

قلت: وإنما ردوا عليه قوله هذا، لأن المقرر في علم الحديث ـ وحكاه القاضي عياض في «الالماع» ـ عدم الخلاف في جوازه: هو أن «قال لنا فلان» أو «ذكر لنا» حكمه «ثنا» في أنه متصل إذا وقع ذلك من غير المدلس، وكذلك «قال» بغير جار ومجرور، وإنما الغالب استعمال ذلك سماع المذاكرة وهو بذلك أشبه. قال الحافظ العراقي في أقسام التحمل من ألفيته:

وقوله قال لنا ونحوها كقوله حدثنا لكنها
الغالب استعمالها مذاكرة ودونها قال بلا مجاررة
وهي على السماع ان يُدر اللُّقِيْ لاسيما من عرفوه في المضِي
أن لا يقول ذا بغير ما سمع منه كحجاج.... الخ

قال في شرحها: قول الراوي: قال لنا فلان أو قال لي أو ذكر لنا أو ذكر لي، ونحو ذلك هو من قبيل قوله: ثنا

فلان في أنه متصل، لكنهم كثيراً ما يستعملون هذا فيما سمعوه في حالة المذاكرة، قال ابن الصلاح: إنه لائق به وهو به أشبه من حدثنا، وخالف أبو عبدالله بن مندة في ذلك فقال: فيما رويناه في جزء له: إن البخاري حيث قال: قال في فلان فهو إجازة وحيث قال: قال فلان، فهو تدليس، ولم يقبل العلماء كلامه هذا، وسيأتي كلام ابن حمدان بما يخالف هذا في كيفية الرواية بالمناولة والإجازة حيث ذكره ابن الصلاح.

ولما ذكر أبو الحسن بن القطان تدليس الشيوخ، قال: وأما البخاري فذلك عنه باطل.

ودون هذه العبارة قول الراوي: قال فلان وذكر فلان، من غير ذكر الجار والمجرور، وهذا معنى قولي: بلا مجاررة وهو براءين وهذه أوضح العبارات كما قال ابن الصلاح، ومع ذلك فهي محمولة على السماع بالشرط المذكور في المعنعن، وهو إذا علم اللُّقِيّ. وسلم الراوي من التدليس كما اشترط هناك، لاسيما من عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه. هذا ما ذكره العراقي في أقسام التحمل، وهو صريح في أن قال لنا، أو قال، أو ذكر لنا أو ذكر محمولة على الاتصال من الراوي الذي عرف لقيه لمن روى عنه مع عدم تدليسه عندهم كقوله حدثنا، إلا أنهم يستعملون هذا التعبير فيما سمعوه عند المذاكرة.

وهناك رأي آخر يخالف هذا، وهو لأبي عمرو محمد بن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري: قال كلما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناولة، وهذا رأي انفرد به ولم يتابعه عليه أحد.

قال العراقي في الكلام، على المناولة كيف يقول من روى بها:

وفي البخاري قال لي فجعله حيريهم للعرض والمناوله

قال في شرحها بعد كلام:

ومنها: قال لي فلان وكثيراً ما يعبر بها البخاري، فقال أبو عمرو محمد بن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري، كلما قال البخاري قال لي فلان، فهو عرض ومناولة، وقد تقدم أنها محمولة على السماع، وأنها كأخبرنا، وأنهم كثيراً ما يستعملونها في المذاكرة، وأن بعضهم جعلها من أقسام التعليق، وأن ابن مندة جعلها إجازة وقال الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في شرحه على الألفية بعد كلام: وأما ما في صحيح البخاري من قوله قال لي فلان فجعله حيريهم أي المحدثين. وهو بالحاء المهملة أبو جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري الحيري للعرض أي لما أخذه البخاري على وجه العرضْ والمناولة، وانفرد الحيري بذلك وخالفه فيه غيره. بل الذي استقرأه شيخنا أنه إنما يستعملها في أحد أمرين أنْ يكون الحديث موقوفاً ظاهرا وإن كان له حكم

الرفع، أو يكون في إسناده من ليس على شرطه وذلك في المتابعات والشواهد. هذا وقد تقدم أنَّ «قال» محمولة على السماع، وإنما تستعمل غالبا في المذاكرة اهـ وقال الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين»: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الامام، وصفه بذلك أبو عبدالله بن مندة في كلام له. فقال فيه: أخرج البخاري قال فلان وقال لنا فلان وهو تدليس. ولم يوافق ابن مندة على ذلك، والذي يظهر أنه يقول فيما لم يسمع قال وفيما سمع، لكن لا يكون على شرطه، أو موقوفاً قال لي، أو قال لنا وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه.

وقال البرهان سبط ابن العجمي في «التبيين» بعد أن ذكر كلام ابن مندة ما نصه:

قال شيخنا العراقي في شرح الألفية: ولم يوافق عليه. وقال في النكت له على ابن الصلاح: وهو مردود عليه ولم يوافقه عليه أحد فيما علمته، والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك، ولم يقل مسلم في «صحيحه» بعد المقدمة عن أحد من شيوخه، قال فلان. وإنما روى عنهم بالتصريح. فهذا يدل على توهين كلام ابن مندة.

لكن سيأتي في النوع الحادي عشر ما يدلك على أن البخاري قد يذكر الشيء عن بعض شيوخه ويكون بينهما

واسطة .

وقد أجاب شيخنا عن هذا في النكت على ابن الصلاح في النوع الحادي عشر. وقد نقل شيخنا قبل القراءة على الشيخ أبي الحسن بن القطان في تدليس الشيوخ أنه قال: وأما البخاري فذلك باطل عنه .

قلت: فظهر من هذا كله أن البخاري بعيد كل البعد عن تهمة التدليس، وان ما رماه به ابن مندة غلط ووهم .

قد تقول: إن البخاري قد استعمل قال فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث من صحيحه . فيوردها عنهم بصيغة قال فلان ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم .

فكيف الجواب عن هذا العمل الذي هو شبيه بالتدليس إن لم يكن هو التدليس نفسه؟

وجوابك عن هذا أن البخاري لم يعرف من عادته أنه لا يعبر بقال إلا فيما سمع، ومن كان هكذا فلا يعتبر صنيعه في ذلك تدليسا مطلقا وإلى هذا أشار الحافظ العراقي في الفيتة بقوله:

أن لا يقول ذا بغير ما سمع   منه كحجاج ولكن يمتنع
عمومُه عند الخطيب وقَصَرْ   ذاك على الذي بذا الوصف اشتهر

قال في شرحها، بعد كلام: قال ابن الصلاح: وقع ذلك فهي محمولة يعني ـ قال فلان وذكر فلان ـ على السماع بالشرط المذكور في المعنعن، وهو إذا علم اللقي، أي سلم

الراوي من التدليس، كما اشترط هناك، لاسيما من عرف من حاله أنه لا يروي . إلا ما سمعه، كحجاج بن محمد الأعور. فروى كتب ابن جريج بلفظ: قال ابن جريج، فحملها الناس عنه واحتجوا بها، هذا هو المحفوظ المعروف. وخصص الخطيب ذلك بمن عرف من عادته مثل ذلك، فأما من لا يعرف بذلك فلا يحمله على السماع .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح، في الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة الخ ما نصه :

وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ولكن ليس ذلك مطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلساً عنهم. فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع، فاقتضى ذلك أن من لم يعرف من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال » .

وملخص المسألة أن قال لي، وقال، وذكر، ونحو ذلك يحمل على السماع إذا عرف اللقي والسلامة من التدليس،

وكون صاحبها اشتهر استعماله لذلك فيما سمع.

وأما من لم يعرف عنه استعماله لذلك في السماع، فالأمر فيه محتمل للسماع وغيره، وذلك لا يعد تدليسا خلافاً لمن زعم ذلك كابن مندة.

وأما مسلم صاحب الصحيح. فلَمْزُه بذلك باطل أيضا وقد تقدم في كلام البرهان الحلبي الإشارة إلى ذلك أيضا.

وقال الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين»: قال ابن مندة: إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: قال لنا فلان وهو تدليس ورد ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين وهو كما قال.

المسألة السابعة:

هل يثبت تدليس الراوي بمرة واحدة أو حتى يتكرر منه؟

فذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه إلى أنه يثبت تدليس الراوي بمرة واحدة. فمن ثبت عنه التدليس مرة واحدة صار في عداد المدلسين الذين لا تقبل عنعنتهم.

وذهب غيره إلى اشتراط التكرار في وقوع التدليس منه، وإلا لا يكون مدلسا بمرة واحدة.

وهذا الذي اعتبره من جرح بالتدليس، فقالوا: من عُرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع.

والصواب في هذا: أنّ من عرف بالتدليس وكان ثقة لا

يقبل حديثه حتى يقول حدثنا .

فالظاهر أن من لم يغلب عليه التدليس ولا شهر به لا يدخل في المدلسين، فقد قال مسلم في مقدمة صحيحه: « إنما يعتبر التصريح بالسماع ممن اشتهر بالتدليس وعرف به »

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: وهذا يحتمل أن يريد به كثرة التدليس في حديثه، ويحتمل أن يريد ثبوت ذلك عنه وصحته، فيكون كقول الشافعي رضي الله عنه.

وفرقت طائفة بين أن يدلس عن الثقات أو عن الضعفاء، فإن كان يدلس عن الثقات قُبل حديثه وإن عنعنه، وإن كان يدلس عن غير الثقات لم يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع، قال ابن حبان: وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان لا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته ثم مثل ذلك بمراسيل كبار التابعين فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي.

قال السيوطي في « التدريب »: « وسبقه إلى ذلك أبو بكر البزار وأبو الفتح الأزدي ». وعبارة البزار: من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا.

وفي الدلائل لأبي بكر الصيرفي: من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول: حدثني أو سمعت.

المسألة الثامنة:

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه: إن التدليس ليس بكذب يرد به حديث صاحبه كله. وهذا قول الإمام أحمد وغيره من الأئمة، لأن قول المدلس عن فلان ليس بكذب عنه، وإنما فيه كتمان من سمع عنه عن فلان. وحكى الخطيب هذا القول عن كثير من العلماء، وعن بعضهم أنه كذب يرد به حديث صاحبه. وممن قال انه كذب: حماد بن زيد. وأبو أسامة. وقال شعبة: هو أخو الكذب وقال أيضاً: هو أشد من الزنا، وروى رزق الله بن موسى عن وكيع قال: لا يحل تدليس الثوري فكيف يحل تدليس الحديث. قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: وهذا في التدليس عن غير الثقات أشد.

وقال أحمد في التدليس: أكرهه، قيل له: قال: شعبة هو كذب؟ قال: لا قد دلس قوم ونحن نروي عنهم.

قلت: وهذا هو الحق والقول الفصل في شأن حديث المدلس فلا أعلم أحداً قد حكم عليه بالرد لأجل التدليس. ويكاد يحصل الإجماع على قبول حديث من عرف بالتدليس إذا كان ثقة وصرح بالسماع، أو عنعن ولكن عرف أنه لا يدلس إلا عن ثقة.

وأما لمز صاحبه بالكذب كما قال شعبة، فما أظن أحداً وافق شعبة عليه.

وقد تقدم أنه قال ذلك مبالغة في التحذير والتنفير منه.

ويدل على هذا ويزيده وضوحاً أن التدليس إرسال في الحقيقة ونفس الأمر.

ولم يقدح أحد من أهل الجرح في الراوي الذي يرسل الحديث لا بكذب ولا بغيره. بل أغلب الأئمة المحتج بهم في الصحيح كانوا يرسلون، فلو كان التدليس يقدح في عدالة الراوي لكان الإرسال قادحاً كذلك، وما قال أحد ذلك، بل قال يحي بن معين: كان الأعمش يرسل، فقيل له: إن بعض الناس قال: إن من أرسل لا يحتج بحديثه، فقال: الثوري إذاً لا يحتج بحديثه. وقد كان يدلس، إنما سفيان أمير المؤمنين في الحديث. فهذا نص صريح فيما قلنا، وقد صدر من إمام من أئمة هذا الشأن. وإنما يرجع ذم التدليس إلى أمور ثلاثة، وهي لا توجب طعنا وقدحاً في صاحبه.

أحدها: إيهامه السماع ممن لم يسمع فيه، وهذا يقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

ثانيها: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب طريق الحزم في البيان والتعريف.

ثالثها: أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه، لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره.

وهذا الأمر الثالث إنما يقع من بعض المدلسين في بعض أنواع التدليس، فليس على عمومه كما هو معلوم.

وزادوا أمراً آخر في ذم التدليس. وهو: أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه، طلباً لتوهيم علو الإسناد، والأَنَفَةِ من الرواية عمن حدثه. وذلك خلاف موجب الديانة، من التواضع في طلب العلم والإخبار بمن أخذ عنه العلم.

وهذا أيضا لا يوجب قدحاً في عدالة المدلس.

وقد رد فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث خبر المدلس، لأجل ما ذكرته، من كون التدليس فيه إيهام للسماع. وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهم علو الإسناد وإن لم يكن الأمر كذلك. وهذا غير صواب ولا يدل عليه دليل، ومخالف لعمل الجمهور والذي استقر عليه العمل. وبه قال خلق كثير من أهل العلم: أن خبر المدلس مقبول، لأنه ليس بكذب ولم ير أحد منهم التدليس ناقضاً لعدالته.

وجميع من يقبل المرسل يحتج به، على هذا المذهب، لأنهم قالوا غاية ونهاية التدليس أن يكون بمعنى الإرسال.

المسألة التاسعة

قال الخطيب في «الكفاية»:

فان قيل: لم إذا عرف تدليسه في بعض حديثه، وجب

حمل جميع حديثه على ذلك، مع جواز أن لا يكون كذلك؟

قلنا: لأن تدليسه الذي بان لنا، صير ذلك هو الظاهر من حاله كما أن من عرف بالكذب في حديث واحد، صار الكذب هو الظاهر من حاله، وسقط العمل بجميع أحاديثه، مع جواز كونه صادقا في بعضها. فكذلك حال من عرف بالتدليس، ولو بحديث واحد، فإن وافقه ثقة على روايته وجب العمل به، لأجل رواية الثقة له خاصة دون غيره.

قلت: أما في الكذب فيحمل جميع حديثه على الكذب، إذا ثبت كذبه في حديث واحد.
هذا مما لا نزاع فيه فيما أعلم.

وأما حمل عنعنته على عدم السماع إذا ثبت تدليسه في حديث واحد. فهذا ما أراه مسلما وقد تقدم قريباً الإشارة إلى هذا.

وقد قال يعقوب بن شيبة: سألت علي ابن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟

فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس، فلا حتى يقول حدثنا. فأخبر أنه لا تقبل عنعنته حتى يكون الغالب عليه التدليس. والخطيب رحمه الله تعالى تبع في ذلك الإمام الشافعي، رضي الله عنه فإنه قال كما حكاه عنه البيهقي في المدخل: من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من

أهل النصيحة في الصدق حتى يقول حدثني الخ. وإلى هذا أشار العراقي بقوله **والشافعي أثبته بمرة.**

قال في شرحها: والشافعي أثبته أي أصل التدليس

قال ابن الصلاح: والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين قد أجراه الشافعي رضي الله تعالى عنه فيمن عرفناه دلس مرة واحدة، وممن حكاه عن الشافعي البيهقي في المدخل، واختار هذا المذهب الإمام النووي رحمه الله تعالى، فقال في «التقريب»: «فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل، وما بين فيه كسمعت وحدثنا وأخبرنا وشبهه فمقبول يحتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير. كقتادة والسفيانين وغيرهم وهذا الحكم جار فيمن دلس مرة واحدة» ولم يتعقبه السيوطي في التدريب بشيء وقد تقدمت المسألة فيما مضى.

المسألة العاشرة:

قسم الحاكم رحمه الله تعالى في «علوم الحديث» التدليس إلى ستة أقسام:

الأول: من دلَّس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهما.

الثاني: من المدلسين قوم يدلسون الحديث، فيقولون:

قال فلان: فإذا وقع إليهم من ينقل عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم.

الثالث: قوم دلسوا على قوم مجهولين، لا يُدرى من هم ومن أين هم؟

الرابع: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

السادس: من التدليس قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: عن فلان محتمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم سماع عال ولا نازل. وقد ذكر بكل قسم مثالاً ومثالين أو أكثر كما هي عادة الحفاظ فيما يكتبونه في هذا العلم.

وقال آخره: قد ذكرت في هذه الأجناس الستة، أنواع التدليس، ليتأمله طالب هذا العلم فيقيس بالأقل على الأكثر.

وقد نقل كلامه هذا الحافظ السيوطي في «التدريب» مختصرا، وقال: قال البلقيني: وهذه الخمسة كلها داخلة تحت تدليس الإسناد. وذكر السادس، وهو تدليس الشيوخ.

وبهذا تم شرح منظومة المدلسين، وهو مع اختصاره واقتضابه، فيه من الفوائد ما يعود على قارئه بأعظم

العوائد، في هذا العلم إن شاء الله تعالى.

وكان الفراغ منه ضحى يوم الخميس الحادي عشر من ربيع النبوي الأنور سنة اثنتين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية. بطنجة.

والله تعالى أسأل القبول والعفو والصفح عما زل به القلم والحمد لله أولا وآخراً وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خير البرية وآله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين.

من آثار المؤلف

١ - البغية في ترتيب أحاديث الحلية. ط.
٢ - المقتطف من حديث من له العز والشرف خ.
٣ - اتحاف ذوي الهمم العلية بشرح متن العشماوية ط.
٤ - الجامع المصنف بما في الميزان من حديث الراوي المضعف خ في مجلدين.
٥ - الباحث عن علل الطعن في الحارث ط.
٦ - التلطيف في تخريج أحاديث التعريف خ.
٧ - الجواب المطرب بأدلة الركعتين قبل المغرب ط.
٨ - محاضرة النشوان في الإجابة عن عالم تطوان ط.
٩ - وثبة الظافر في بيان حال حديث أترعون عن ذكر الفاجر ط.
١٠ - إثبات المزية بإبطال كلام الذهبي في حديث من عادى لي وليا ط.
١١ - الإفادة بطرق حديث النظر إلى عليّ عبادة خ.
١٢ - إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع في نظم المتناثر من الزيادة على الأزهار المتناثرة ط.
١٣ - الوقاية المانعة من قول ابن العربي في تفسيره لخافضة رافعة ط.

١٤ ـ تنزيه الرسول عن افتراء الجهول ط .

١٥ ـ حكم تحديد النسل ط .

١٦ ـ القول المأثور في إمامة المرأة بربات الخدور ط .

١٧ ـ بلوغ الأماني في الرد على موضوعات الصغاني خ .

١٨ ـ التهاني في الرد على موضوعات الصغاني خ وهو مختصر السابق .

١٩ ـ المشير إلى ما فات المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير خ .

٢٠ ـ معجم الشيوخ خ .

٢١ ـ جزء في حديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد خ .

٢٢ ـ التحفة العزيزية في الحديث المسلسل بالأولية ط .

٢٣ ـ شرح الوصية الصديقية خ

٢٤ ـ تزيين العبارة بتفسير سورة الكوثر عن طريق الاشارة . خ

٢٥ ـ التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس، وهو هذا .

٢٦ ـ تخريج أحاديث إيقاظ الهمم بشرح الحكم خ .

٢٧ ـ التعقبات على تذكرة الموضوعات لابن القيسراني خ

٢٨ ـ أطراف الزهد للإمام أحمد بن حنبل خ .

٢٩ ـ هداية المكتفي بتخريج أحاديث تفسير النسفي خ لم يكمل.

٣٠ ـ مفاتح الذهبان بترتيب تاريخ أصبهان خ.

٣١ ـ جزء في حديث العمامة خ.

٣٢ ـ إتحاف المستفيد أجوبة على أسئلة حديثية وصلته من المشرق خ.

٣٣ ـ رد بعض تأويلات النابلسي في تفسير الأحلام ط.

٣٤ ـ ترجمة شقيقه الحافظ أحمد الصديق خ.

٣٥ ـ المستدرك على اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة خ.

٣٦ ـ جواب عن سؤال بشأن الوصول إلى القمر ط.

٣٧ ـ مصنف أبي نعيم الأصبهاني خ لم يكمل.

٣٨ ـ دفع الحاجة عن سنن ابن ماجه خ لم يكمل.

٣٩ ـ مختصر شرح الوصية الصديقية ط.

٤٠ ـ جزء في حديث كان بادنا خ.

٤١ ـ جلاء الدامس عن حديث لا ترد يد لامس خ.

٤٢ ـ تسهيل المدرج إلى الحديث المدرج ط.

٤٣ ـ تخريج أحاديث الإرشاد لامام الحرمين خ لم يكمل.